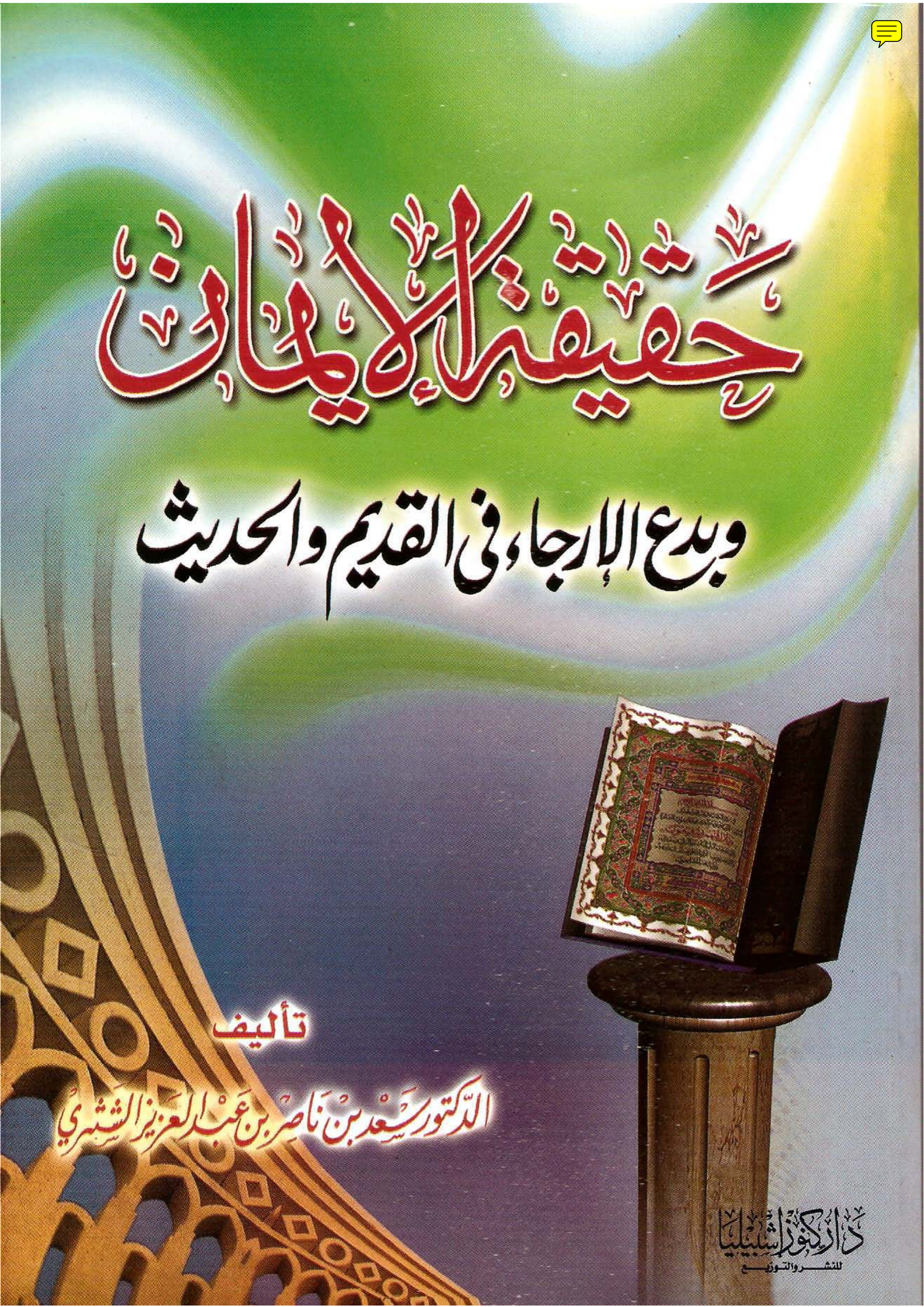
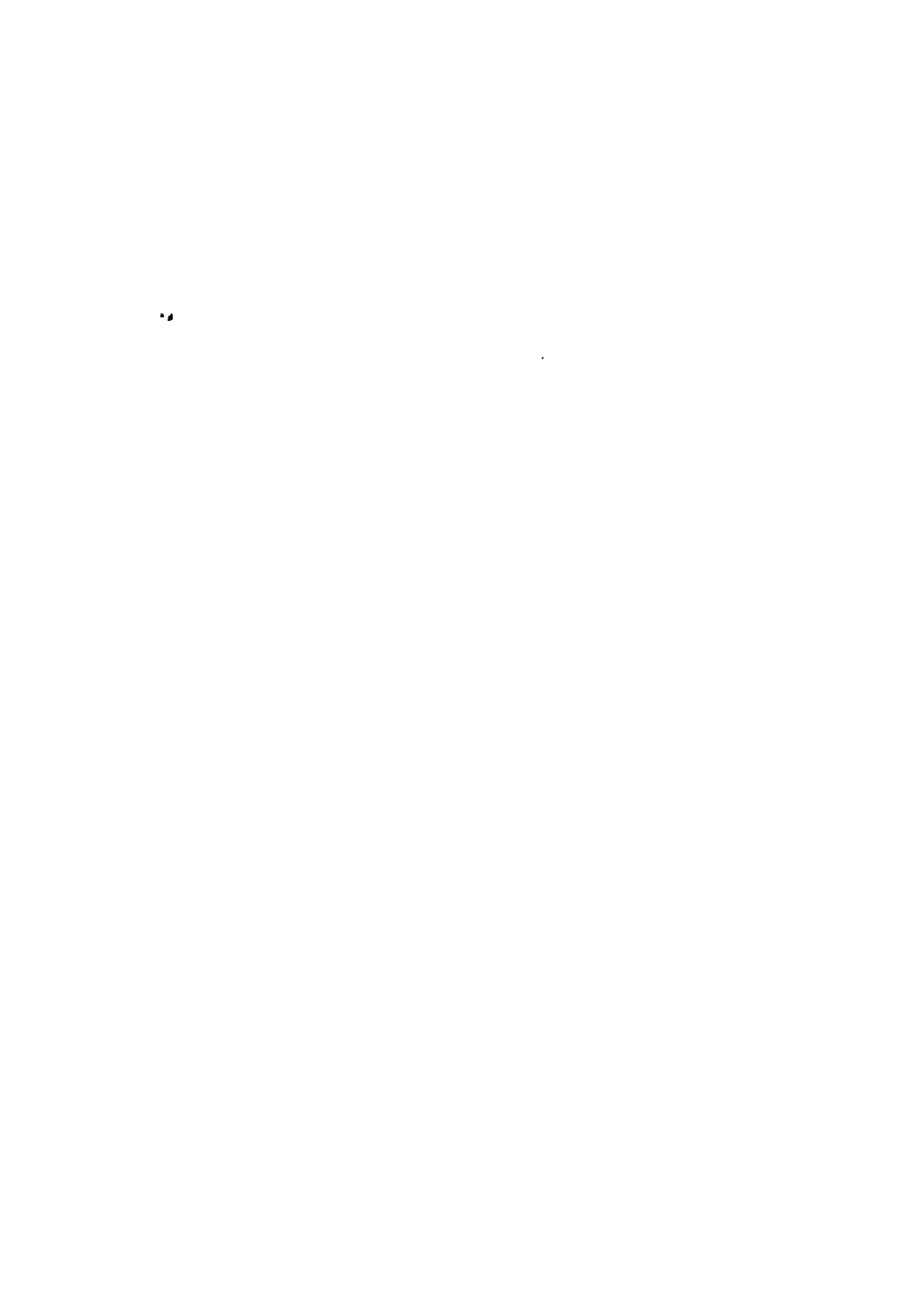

حقيقة الإيمان
وبدع الإرجاء في القديم والحديث
تأليف
الدكتور سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري
دار كنوز إشبيليا
للنشر والتوزيع

حقيقة الإيمان

وبدع الإرجاء في القديم والحديث



حقيقة الإيمان

وبدع الإرجاء في القديم والحديث

تأليف

الدكتور سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري



ح دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع الرياض ١٤٣٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشثري، سعد بن ناصر

حقيقة الإيمان وبدع الإرجاء في القديم والحديث/

سعد بن ناصر الشثري - الرياض ١٤٣٠هـ.

٦٨ صفحة ١٧×٢٤

ردمك: ٦ -٩٧ - ٨٦٢- ٩٩٦٠

١. العقيدة الإسلامية ٢. المرجئة (فرقة إسلامية)

أ. العنوان

ديوي ٢٤٠ ١٤٣٠/٣٥٤٠

رقم الإيداع: ٣٥٤٠/ ١٤٣٠هـ

ردمك: ٦ -٩٧ - ٨٦٢- ٩٩٦٠

الطبعة الثانية

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

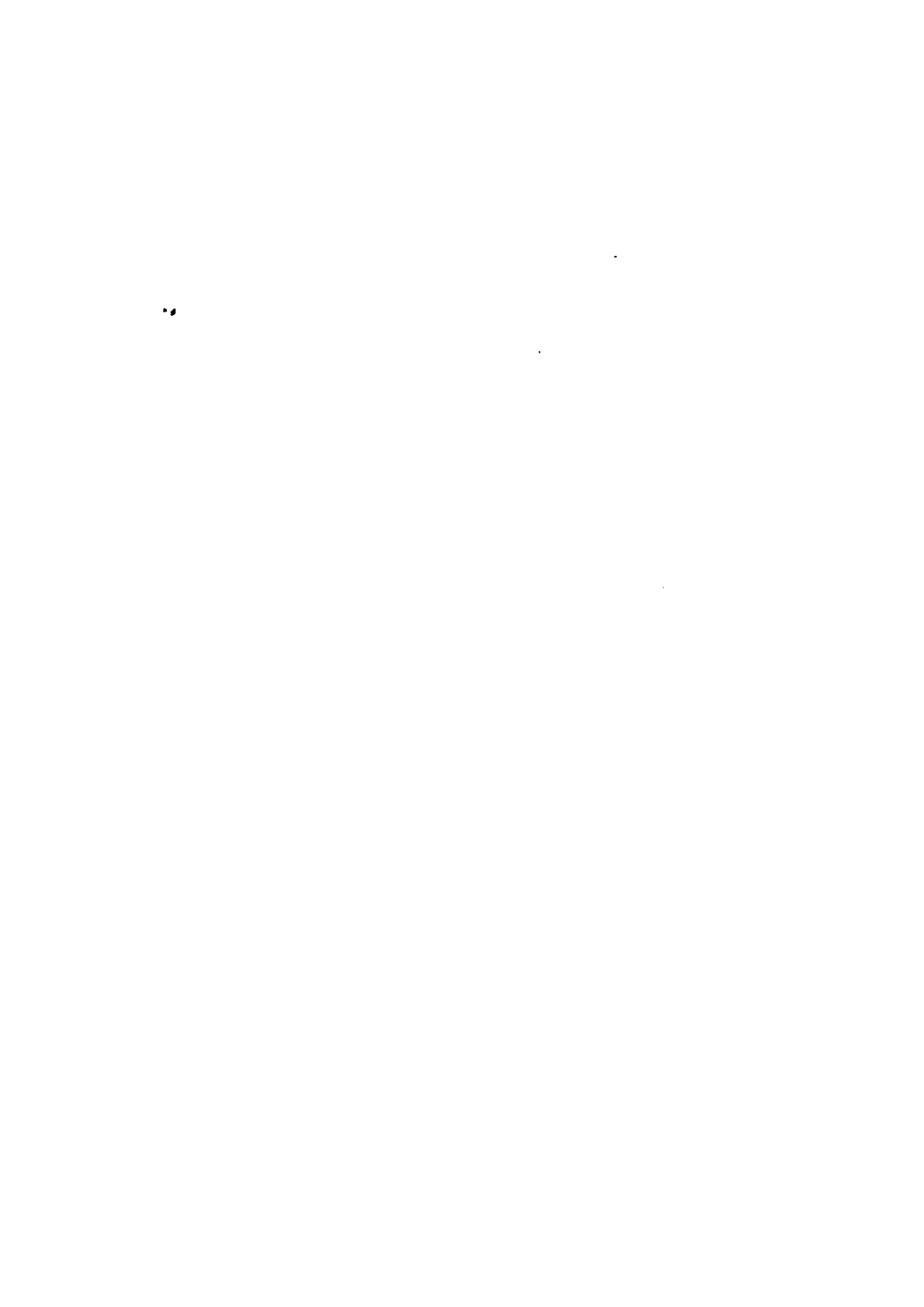
دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ص ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٧٤٢٤٥٨-٤٧٧٣٩٥٩ - ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠

E-mail: eshbelia@hotmail.com


بسم الله الرحمن الرحيم



إن الحمد لله[1] نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾[آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾[النساء: ١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾[الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد؛ فالموضوع الذي أريد التحدث عنه[2] هو: (حقيقة الإيمان والتحذير من الإرجاء)، وهذا الموضوع مهم وخطير، وذلك لأن كثيراً من أحكام الشريعة مرتب على حقيقة الإيمان؛ فمما يترتب على ذلك مسألة التكفير، ومسألة الحكم على الآخرين بالدخول في دين الله، ومن أعظم المحرمات إخراج مسلم من دين الإسلام بلا دليل شرعي، أو إدخال مكلف في دين الإسلام والنصوص قد دلت على عدم دخوله، ولهذا كان من أوائل الخلاف العقدي الخلاف في هذه المسألة

---

(١) هذه خطبة الحاجة كما رواها ابن ماجه (١٨٩٢) وأبوداود (٢١١٨) والترمذي (١١٠٥) والنسائي ٦/٨٩ وأحمد ١/٤٣٢ (٤١١٦) من حديث ابن مسعود بسند صحيح، وانظر: خطبة الحاجة للشيخ الألباني ص ١٠.

(٢) أصل هذه الرسالة محاضرة ألقيت في جامع الإمام تركي بن عبدالله (الجامع الكبير) بالرياض في ٥/٦/١٤٢٢هـ بحضور سماحة المفتي الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ وفقه الله وزاده علماً وتقوى.

حيث حصل في عهد الخلفاء الراشدين، ثم كثر الخلاف والنزاع بعد ذلك في هذه المسألة حتى ألفت آلاف الكتب في هذا الموضوع، ومن هنا سأتكلم بإذن الله عن حقيقة الإيمان في النصوص الشرعية وعند السلف وعند المخالفين لهم من الوعيدية والمرجئة.

حقيقة الإيمان في النصوص الشرعية

ورد لفظ الإيمان ومشتقاته في القرآن الكريم أكثر من ثمانمائة (٨٠٠) مرة كما ورد في السنة أضعاف ذلك، والقاعدة في تفسير ألفاظ النصوص الشرعية أن تفسر بحسب اصطلاح الشرع؛ فإن لم يكن له اصطلاح فيه رجع للغة؛ وإلا رجع للعرف، فالألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إذا عرف تفسيرها والمراد بها من جهة النبي ﷺ لم يحتج في معرفة معناها إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم، واسم الإيمان من أعظم الأسماء التي وردت في الشرع لعظم الأحكام المرتبة عليه دنيا وآخرة، فلا شك أن الحاجة لبيانه أعظم من الحاجة لبيان غيره من الألفاظ، ولذا فإن النبي ﷺ قد بين المراد بهذا اللفظ بياناً لا يحتاج معه إلى الاستدلال على ذلك بالاشتقاق وشواهد استعمال العرب وعقول الناس، فلهذا يجب الرجوع في مسميات هذه الأسماء إلى بيان الله ورسوله، فإنه شاف كاف. واسم الإيمان قد تكرر ذكره في القرآن والحديث أكثر من ذكر سائر الألفاظ؛ وهو أصل الدين وبه يخرج الناس من الظلمات إلى النور، ويفرق بين السعداء والأشقياء، ومن يوالى ومن يعادى، والدين كله تابع له، وكل مسلم يحتاج إلى معرفة ذلك، أفيجوز أن يكون الرسول قد أهمل بيان معناه مع ترتب هذه الأحكام العظيمة عليه؟

إذا تقرر ذلك، فإن الناظر في لفظ الإيمان الوارد في النصوص الشرعية، يجد أن النصوص الشرعية التي ورد فيها لفظ الإيمان على ثلاثة أنواع:

النوع الأول من النصوص: إطلاق اسم الإيمان بحسب الأمور الظاهرة، فإذا ورد خطاب يتعلق بالمؤمن من هذا النوع فإنه يدخل فيه المؤمن الذي فعل الواجبات

وترك المحرمات، ويدخل فيه الفاسق والمنافق الذي لم يعلم نفاقه، ومن النصوص التي استخدمت لفظ الإيمان بحسب هذا المعنى قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾[الممتحنة: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾[النساء: ٩٢] يعني بحسب ما يظهر لكم.

وهذا المعنى هو الذي تعلق به الأحكام الدنيوية من الحقوق والحدود، كحقن الدم والمال والمواريث ونحو ذلك من الأحكام.

النوع الثاني من النصوص: استعمال لفظ الإيمان والمؤمن والذين آمنوا في مطلق الإيمان بحيث يدخل في ذلك المؤمن الذي فعل الواجبات وترك المحرمات والفاسق، ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[البقرة: ١٧٢]، وقوله: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾﴾[البقرة: ٢٧٨]، وهو الأصل في مثل قوله: ﴿وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[المائدة: ٤٣]، وقوله: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾[التوبة: ٦٦]، ومنه قوله سبحانه: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٧﴾﴾[الحجرات: ١٧]، فأثبت لهم مطلق الإيمان وهو هذا النوع من الإيمان بعد أن نفى عنهم الإيمان المطلق في قوله: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟﴾[الحجرات: ١٤]، وهو النوع الثالث -على الصحيح من قولي أهل العلم خلافاً لجماعة-.

النوع الثالث من النصوص: استعمال لفظ الإيمان في الإيمان المطلق بحيث لا يدخل إلا من كان مؤمناً فعل الواجبات وترك المحرمات، وهذا هو الذي يعلق عليه المدح والثواب الأخروي، قال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[يونس: ٢]، وقال: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٧٢﴾﴾[التوبة: ٧٢]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟

ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ ﴿٧﴾ جَزَآؤُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ ذَٰلِكَ لِمَنۡ خَشِيَ رَبَّهُۥ ﴿٨﴾﴾[البينة: ٧-٨]، وكذلك النعم الدنيوية في مثل قوله سبحانه: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ ﴿٥١﴾﴾[غافر: ٥١]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجۡعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وُدّٗا ﴿٩٦﴾﴾[مريم: ٩٦]، وقوله: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِۖ﴾[إبراهيم: ٢٧]، وقوله: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْۗ﴾[الحج: ٣٨]، وقوله: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٥٤﴾﴾[الحج: ٥٤] وقوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[الروم: ٤٧]، ونحو ذلك من النصوص.

ومن هذا النوع قول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ﴾[الأنفال: ٢]، وقوله: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ ﴿٢﴾﴾[المؤمنون: ١-٢]، وقوله: ﴿إِنَّمَا يُؤۡمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُواْ بِهَا خَرُّواْۤ سُجَّدٗا وَسَبَّحُواْ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَهُمۡ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ۩ ﴿١٥﴾ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمۡ عَنِ ٱلۡمَضَاجِعِ يَدۡعُونَ رَبَّهُمۡ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴿١٦﴾﴾[السجدة: ١٥-١٦]، وقول النبي ﷺ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن)(١)، وقوله: (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)(٢).

ومن هذا النوع الأدلة التي وردت بإثبات اسم الإسلام ونفي اسم الإيمان، فهي تنفي الإيمان المطلق دون مطلق الإيمان، وهناك وجه آخر لهذه النصوص هو

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧٥) ومسلم (٤٥) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه البخاري (١٣) ومسلم (٤٥) من حديث أنس.

أن الإسلام والإيمان إذا اجتمعا فسر كل منهما بمعنى مغاير لمعنى الآخر كما في حديث جبريل حيث فسر النبي ﷺ الإسلام بالأعمال الظاهرة فقال ﷺ: (الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به وتقيم الصلاة وتؤدي الزكاة المفروضة وتصوم رمضان)، وفسر الإيمان بالإيمان بالأصول الخمسة فقال: (الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وبلقائه وتؤمن بالبعث)[(١)]، وإذا أفرد الإيمان فإنه يتضمن الإسلام كما في حديث وفد عبد القيس حيث قال: (أتدرون ما الإيمان بالله وحده، شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام رمضان وأن تعطوا الخمس من المغنم)[(٢)].

ودلالة لفظ الإيمان على هذه المعاني الثلاثة مثل دلالة لفظ الصلاة والحج: تطلق على الفعل الظاهر حتى فعل المنافقين والمرائين كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ١٤٢﴾[النساء: ١٤٢]، وتطلق على المقدار المجزئ من الصلاة، وتطلق على الصلاة الكاملة المشتملة على الأركان والواجبات والمستحبات. وكذلك الحج والغسل يسمى به الكامل والمجزئ والفاسد الذي لم يعلم فساده؛ كما أن لفظ الشجرة يطلق ولو قلمت بعض الأغصان.

أما عن متعلق الإيمان فقد وردت النصوص الشرعية المتكاثرة دالة على أن الإيمان يتعلق بالقلب واللسان والجوارح معاً، فوردت نصوص تدل على أنه يتعلق بالقلب، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾[الحجرات: ١٤]، وقال:

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠) ومسلم (٩) من حديث أبي هريرة، ورواه مسلم (٨) من حديث ابن عمر وزاد: الإيمان بالقدر.

(٢) أخرجه البخاري (٥٣) ومسلم (١٧) من حديث ابن عباس.

﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾[المجادلة: ٢٢]، وقال: ﴿وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾[المائدة: ٤١].

كما وردت نصوص أنه يتعلق باللسان قال تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[آل عمران: ٧]، وقال: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾﴾[النور: ٥١].

ووردت نصوص تدل على تعلق الإيمان بأعمال الجوارح، قال تعالى: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾﴾[البقرة: ٢٧٨]، وقال: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُوا۟ ذَاتَ بَيْنِكُمْ ۖ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١﴾﴾[الأنفال: ١].

وقد جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال: (الإيمان بضع وستون شعبة أعلاها قول لا إله إلا الله - فهذا قول باللسان- وأدناها إماطة الأذى عن الطريق - وهذا عمل بالجوارح- والحياء شعبة من الإيمان)(١) وهذا من عمل القلب.

(١) أخرجه البخاري (٩) ومسلم (٣٥) واللفظ له من حديث أبي هريرة.



حقيقة الإيمان عند السلف

عرف أهل السنة الإيمان بأنه[(١)] : قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالجوارح والأركان.

.قال الإمام أحمد: "الإيمان قول وعمل يزيد وينقص"[(٢)] .

وقال الإمام البخاري في أوائل صحيحه: "وهو قول وفعل يزيد وينقص..." إلى أن قال: "والحب في الله والبغض في الله من الإيمان"[(٣)] .

وهذا ليس قولاً لهذين الإمامين فقط بل هو اتفاق الصحابة وأهل السنة كما حكى أقوالهم جماعة من العلماء.

قال ابن عبدالبر: "القول في الإيمان عند أهل السنة وهم أهل الأثر من المتفقهة والنقلة، أجمع أهل الفقه والحديث: أن الإيمان قول وعمل، ولا عمل إلا بنية، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والطاعات كلها عندهم إيمان"، ثم ذكر خلاف مرجئة الفقهاء[(٤)] .

وقال ابن كثير: "الإيمان الشرعي المطلوب لا يكون إلا اعتقاداً وقولاً وعملاً، هكذا ذهب إليه أكثر الأئمة، بل قد حكاه الشافعي وأحمد بن حنبل وأبو عبيد وغير واحد من العلماء إجماعاً أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص"[(٥)] .

---

(١) الأولى أن لا يقال: عبارة لأن التعريف هو المعرف.

(٢) كما رواه عنه ابنه عبدالله في كتاب السنة (١/٢٠٧).

(٣) صحيح البخاري: كتاب الإيمان.

(٤) التمهيد ٢٣٨/٩، وانظر: شرح أصول الاعتقاد للالكائي ٨٣٢/٤، وفتح الباري ٤٧/١.

(٥) تفسير ابن كثير ٣٩/١ عند قوله تعالى: ﴿يؤمنون بالغيب﴾.

وقال البغوي في شرح السنة: "اتفقت الصحابة والتابعون فمن بعدهم من علماء السنة على أن الأعمال من الإيمان... وقالوا: إن الإيمان قول وعمل وعقيدة"[(١)].

ولا يتصور أحد أن بين هذه النقولات خلافاً، فمن قصر مفهوم الإيمان على القول والعمل أراد قول اللسان والقلب، ومن زاد الاعتقاد فإنه خاف أن يتوهم أحد أن الاعتقاد ليس داخلاً في قول القلب، وقال بعضهم: "قول وعمل ونية"، وزاد آخرون: "اتباع السنة"، لأن الأقوال والأعمال لا تكون محبوبة لله إلا باتباع السنة، وسئل سهل التستري عن الإيمان ما هو؟ فقال: "قول وعمل ونية وسنة؛ لأن الإيمان إذا كان قولاً بلا عمل فهو كفر، وإذا كان قولاً وعملاً بلا نية فهو نفاق، وإذا كان قولاً وعملاً ونية بلا سنة فهو بدعة"[(٢)].

---

(١) شرح السنة ١/٣٨.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ٧/١٧١.

المخالفون في حقيقة الإيمان

إذا تقرر مذهب السلف في حقيقة الإيمان تبين لنا أنهم حسنة بين مذهبين خاطئين: مذهب الوعيدية ومذهب المرجئة، أما مذهب الوعيدية من الخوارج والمعتزلة فإنهم يقولون: صاحب الكبيرة يخرج من الإيمان ويستحق الخلود في نار جهنم، والخوارج منهم يقولون: هو كافر، والمعتزلة يقولون: بأنه في منزلة بين المنزلتين، والعجب من المعتزلة أنهم يسمون أنفسهم أصحاب العدل ثم يقولون: من فعل كبيرة واحدة ألغت جميع أعماله الصالحة ولو كانت أمثال الجبال.

ومذهب الوعيدية مذهب باطل بدلالة النصوص المتواترة الصريحة على عدم خروج مرتكب الكبيرة من مطلق الإيمان، ولذلك فإن العقوبات الشرعية من القصاص والحدود تطبق على القاتل والسارق والقاذف وشارب الخمر؛ ولو كان يخرج بالكبيرة من الإيمان لطبق عليه حد الردة وقتل، ولم تطبق عليه تلك الحدود، وخذ مثلاً جريمة القتل وهي جريمة عظيمة يقول النبي ﷺ: (لا يزال المسلم في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً)(١)، ومع ذلك جاءت النصوص بوصف القاتل بالإيمان، فلما أوجب تعالى القصاص خاطب القاتل وأولياء المقتول بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى﴾ ثم قال: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾[البقرة: ١٧٨] فلم يخرج القاتل من الذين آمنوا وأثبت له الأخوة، وقال: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾[الحجرات: ٩]، فأثبت لهم اسم الإيمان مع حصول الاقتتال إلى أن قال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾[الحجرات: ١٠].

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٨٦٢) من حديث ابن عمر.

ومن أصرح الأدلة في الرد على الوعيدية قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ﴾[فاطر: ٣٢]، فجعل الظالم لنفسه من هذه الأمة.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ﴾ [النساء: ٤٨]، وليست الآية في التائبين؛ لأن التوبة تمحو الذنب ولو كان شركاً.

ويخشى على الوعيدية من حديث جندب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (قال رجل: والله لا يغفر الله لفلان، فقال الله عز وجل: من ذا الذي يتألى علي أن لا أغفر لفلان إني قد غفرت له.وأحبطت عملك)[(١)]، وفي رواية قال أبو هريرة في آخره: (تكلم بكلمة أوبقت دنياه وآخرته)[(٢)].

---

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٦٢١).

(٢) أخرجه أبوداود (٤٩٠١) وأحمد ٢/٣٢٣ وابن حبان (٥٧١٢) من حديث أبي هريرة وسنده حسن.

قول المرجئة

يقابل طوائف الوعيدية طوائف المرجئة، وهم طوائف متعددة حتى ذكر أبو الحسن الأشعري اثنتي عشرة فرقة من فرق المرجئة[١]، وقد حدثت بعده طوائف أخرى، والأصل الذي ينطلق منه المرجئة قولهم: إن الإيمان يصح ولو لم يكن معه أي عمل، فأرجأوا وأخروا جميع العمل عن التأثير في الإيمان.

ومنشأ قولهم في ذلك هو العدول عن بيان القرآن والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، مع اعتمادهم على عقولهم، وعلى ما تأولوه من اللغة بفهمهم، ومن هنا نجد أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ومعقولهم وما تأولوه من اللغة، فلا يعتمدون على كتب التفسير المأثور والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعها رؤساؤهم.

وحيث إن المراد دراسة أفكار هذه الفرقة وردها رداً علمياً من خلال نصوص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة فإنني سأستعرض أبرز أفكار هذه الفرقة المخالفة للحق والصواب وأردها من خلال أدلة الشريعة.

(١) مقالات الإسلاميين ص ١٢٠.



لا يكفر أحد بعمل أو قول

من مقالات المرجئة أنه لا يكفر أحد بعمل أو قول وإنما التكفير بحسب ما في القلب، فلا يكفر إلا من اعتقد الكفر، أما من تلفظ به أو عمله فإنه لا يكفر، وهذا خطأ مخالف للنصوص، فقد ورد أكثر من ثلاثمائة نص تدل على أن الكفر قد يحصل بقول أو فعل ومن ذلك:

قول الله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١٠٦ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ١٠٧﴾[النحل: ١٠٦]، فاستثنى من الكفر من أكره، والإكراه إنما يكون على الفعل والقول، فدل ذلك على أن الكفر يقع بهما، ودلت الآية أن من قلبه مطمئن بالإيمان وكفر بفعله أو قوله ولا إكره عليه أنه يكفر بذلك، ثم قال: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ١٠٧﴾[النحل: ١٠٧]، فدل ذلك على أن كفرهم ليس عن اعتقاد أو جهل أو بغض لدين أو نحو ذلك من الأمور القلبية، بل إن الله حكم بكفرهم - مع علمهم بصحة الدين وحبهم له - بفعلهم لأمر مكفر تقديماً لأمور الدنيا على الآخرة؛ وهذا إنما يحصل في الأعمال الظاهرة.

وقال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُمۡ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلۡعَبُۚ قُلۡ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمۡ تَسۡتَهۡزِءُونَ ٦٥ لَا تَعۡتَذِرُواْ قَدۡ كَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡۚ إِن نَّعۡفُ عَن طَآئِفَةٖ مِّنكُمۡ نُعَذِّبۡ طَآئِفَةَۢ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ مُجۡرِمِينَ ٦٦﴾[التوبة: ٦٥-٦٦]،

فدل ذلك على أن كلامهم كفر فجعلهم كفاراً بذات كلامهم، وكفَّرهم مع قولهم: إنا تكلمنا بالكفر مع عدم اعتقادنا له بل كنا نلعب.

وقال: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾[المائدة: ٧٢]، كما قال: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾[المائدة: ٧٣]، فحكم عليهم بالكفر بمجرد قولهم، ولم يقل الذين اعتقدوا، ومن القواعد الأصولية أن تعليق الحكم على وصف يدل على أن ذلك ا لوصف علة للحكم، فعندما علق حكم الكفر بهذا القول دل ذلك أن القول المذكور هو علة الحكم بالكفر.

وقال تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا﴾[التوبة: ٧٤]، فكفرهم بقولهم فقط مع كونهم يجاهدون مع النبي ﷺ ويصلون ويزكون.

وقال: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ﴾[النساء: ١٤٠]، فبين أن من الكلام المسموع ما هو كفر ولم يحل هذا الكفر إلى اعتقاد.

وقال تعالى عن إبليس: ﴿أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾[البقرة: ٣٤]، فكفره لامتناعه عن طاعة الله عندما أمره بالسجود.

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [آل عمران: ٣٢]، فحكم عليهم بالكفر بمجرد توليهم عن طاعة الله.

وقد يكون الكفر بالإعراض عن دين الله كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُنْذِرُوا مُعْرِضُونَ﴾[الأحقاف: ٣]، وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ ﴿٢٢﴾﴾[السجدة: ٢٢].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾[البقرة: ١٠٢]، فكفرهم بتعليم السحر وهو عمل.

وقد حكى جماعة من العلماء الإجماع على أن الكفر يحصل ببعض الأعمال، كإسحاق بن راهويه[١]، وأبي ثور[٢]، وابن حزم[٣]، وابن العربي المالكي[٤] وابن تيمية[٥]، والشيخ عبدالرحمن بن حسن[٦]، والشيخ محمد بن إبراهيم[٧]، وعمل الفقهاء جميعاً في أبواب الردة يدل على أن المكلف قد يكفر ببعض الأعمال أو ببعض الأقوال، فقد حكموا بأن بعض الأعمال والأقوال كفر أكبر.

وقد وردت شبهة على بعض المعاصرين في ذلك، فإنهم لما رأوا بعض العلماء يقولون: لا نكفر أحداً من المسلمين بذنب[٨]، ظنوا أنهم يرون أنه لا يوجد عمل أو قول يخرج به الإنسان من دين الإسلام، وهذا استدلال عجيب، إذ كيف يعارضون النصوص الصريحة بألفاظ بعض المؤلفين، على أن هذه اللفظة لا تدل على مذهب المرجئة، فإن هذه اللفظة أشير فيها إلى أن التكفير لا يكون بالذنوب

(١) تعظيم قدر الصلاة ٢/٩٣، الصارم المسلول ص ١٥٢.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي ٤/٨٤٩.

(٣) الفصل ٣/٢٤٩.

(٤) أحكام القرآن ٢/٩٧٦.

(٥) الصارم المسلول ص ٥١٤.

(٦) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية ١/٣٨٠.

(٧) شرح كشف الشبهات ص ١٠٢، وانظر رسالة: (التوسط والاقتصاد في أن الكفر يكون بالقول أو الفعل أو الاعتقاد) للأخ علوي بن عبدالقادر السقاف، وهناك من حكى الإجماع على هذه المسألة غير هؤلاء.

(٨) كما في العقيدة الطحاوية.

رداً على الوعيدية الذين يكفرون بالذنوب، أما الأعمال والأقوال المكفرات فلم يتعرضوا لها في هذه اللفظة، ومن ارتكب مكفراً لم يكن من المسلمين ومن ثم لا يدخل في إطلاق الجملة السابقة.

ومن أسباب ورود هذه الشبهة عليهم أيضاً أنهم رأوا تقسيم بعض العلماء الكفر إلى أكبر مخرج من الملة وإلى أصغر لا يخرج من الملة وسماه بعضهم كفراً عملياً، والأول سموه كفراً اعتقادياً.

وهذا اصطلاح لوحظ فيه الغالب، على أن هذا أيضاً من معارضة النصوص بأقوال العلماء.

ومن خطأ بعض المرجئة في هذه المسألة من المعاصرين المتسبين للسلف أنهم يصفون المخالفين لهم بالخوارج والتكفيريين، وهذا فيه تجن على السلف من جهتين: الأولى: أنهم نسبوا إلى السلف ما ليس من مذهبهم. الثانية: أنه يلزم على ذلك وصف السلف بهذه الأوصاف الشنيعة، فما زال السلف يكفرون ببعض الأعمال، فجماعة من السلف كفّروا بتعليم السحر؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾[البقرة: ١٠٢]، وجماعة من السلف يكفّرون بترك الصلاة، وقولهم فيه قوة لقول النبي ﷺ: (إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة)[١]، وقال: (العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر)[٢]، ولما ورد أن النبي ﷺ يعرف أمته يوم القيامة بكونهم غراً محجلين من آثار الوضوء[٣]، فدل على أن من لم يكن من أهل الوضوء للصلاة لم

(١) أخرجه مسلم (٨٢) من حديث جابر.

(٢) أخرجه من حديث بريدة كل من: الترمذي (٢٦٢٣) وابن ما جه (١٠٧٩) وصححه ابن حبان (٢٥٥) و الحاكم ١/٧ ووافقه الذهبي.

(٣) أخرجه البخاري (١٣٦) ومسلم (٢٤٦) من حديث أبي هريرة.

يعرفه النبي ﷺ فلا يكون من أمته. وأجود ما اعتمد عليه المخالف حديث: (ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة)[(١)] ، ومع ذلك قال ابن تيمية: "إن هذا احتجاج ضعيف"؛ لأن عدم المحافظة لا تعني الترك بالكلية وإنما يعني بها الإتيان بالصلاة مع الإخلال بشيء من واجباتها كوقتها أو الطمأنينة فيها، كما ورد ذلك في بعض روايات الحديث: (خمس صلوات من أحسن وضوءهن وصلاهن لوقتهن وأتم ركوعهن وخشوعهن كان له على الله عهد أن يغفر له، ومن لم يفعل فليس له على الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة)[(٢)]"[(٣)] .

فإن قال قائل: أيهما أشد مذهب المرجئة الأوائل أو مذهب هؤلاء المتأخرين؟

قيل: قول المتأخرين أشد من قول المرجئة الأوائل من وجه، لأن أولئك قالوا بأن الفعل والقول يكون علامة على الكفر بحيث يحكم عليه بالكفر لفعله أو قوله في أحكام الدنيا دون أحكام الآخرة، وأما المتأخرون فلم يحكموا عليه بالكفر فيهما مما يعني إبطال حد الردة.

لكن قول هؤلاء المتأخرين أخف من قول المرجئة المتقدمين من وجه آخر، وهو إدخال العمل في مسمى الإيمان المطلق، فإن المرجئة الأوائل لا يدخلون العمل في مسمى الإيمان المطلق وهؤلاء يدخلونه.

ولو قال قائل: هل يجزم بخطأ هؤلاء المعاصرين أو أن المسألة ظنية؟

نقول: الأدلة الدالة على رد مذهب هؤلاء المعاصرين أدلة قطعية في إسنادها وفي دلالتها، ولو لم يرد إلا دليل واحد من النصوص القرآنية السابقة لجزمنا بخطأ المخالف، كيف وقد تواترت النصوص وتتابعت في دلالتها على خطأ مقالتهم.

---

(١) أخرجه أبو داود (١٤٢٠) والنسائي ١/ ٢٣٠، وأحمد ٥/ ٣١٥ من حديث عبادة.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٢٥) وأحمد ١/ ٣١٧ من حديث عبادة.

(٣) مجموع الفتاوى ٧/ ٦١٢.

فإن قيل: هل من قال بهذه المقالة لا ينسب لمذهب السلف لمخالفته لطريقتهم؟

فالجواب عن ذلك أن يقال: هم متبعون للسلف في المسائل التي وافقوا فيها السلف، أما هذه المسألة فهم ليسوا على مذهب السلف فيها، وخطأ الإنسان في مسألة أو مسألتين لا يجعلنا نطلق اسم الذم عليه مطلقاً؛ حتى في التأثيم، فإن المخطئ الذي لم تصله الأدلة الشرعية لا يستحق الإثم على الصحيح ما دام قد بذل وسعه في الوصول إلى الحق ولم يتمكن، كما هو مذهب السلف حتى لو كان في مسائل الاعتقاد؛ لقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾[التغابن: ١٦]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾[الأحزاب: ٥]، حيث نفى الله الجناح والإثم عن الخطأ من المسلمين، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما يقرر أهل الأصول، فيشمل الخطاب الخطأ في الاعتقاد.

قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾[النساء: ١١٥]، فيستفاد من الآية بطريق دليل الخطاب أن الله لا يؤاخذ أحداً إلا بعد أن يتبين له الحق وتقام عليه الحجة.

فأما إذا وصلت هذه الأدلة القاطعة للمكلف بحيث أمكنه اتباعها ثم خالفها تفريطاً في جنب الله وتعدياً لحدوده فلاشك أنه مخطئ آثم، وأن هذا الفعل سبب لعقوبة الله في الدنيا والآخرة[١].

وقد ذكر علماء أصول الفقه[٢] هذه المسألة ومثلوا لها بالساجد للصنم فقالوا بأنه يكفر ويأثم بقصده، وكذلك يأثم ويكفر بنفس فعله وسجوده ولو لم يقصد

---

(١) انظر تفصيل ذلك في كتاب: القطع والظن عند الأصوليين ٢/٤٥٨.

(٢) روضة الناظر لابن قدامة بتحقيقي ١/١٤٨.

ذلك بقلبه وإنما فعله لمصلحة دنيوية أو مجاملة لكافر ونحو ذلك، ثم حكوا خلافاً لبعض المبتدعة أنه لا يأثم إلا بقصده، وتوسع الأصوليون في الرد عليه وبيان ضلاله.

ومن العجب أن بعض هؤلاء المتأخرين ينسب قولهم هذا لابن تيمية وهو يصرح بخلافه في مواطن عديدة من كتبه، خذ مثلاً ترجيحه أن تارك الصلاة يكفر[١]، وأيضاً قوله: "وقد قال الله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾﴾[النور: ٤٧] فنفى الإيمان عمن تولى عن العمل وإن كان قد أتى بالقول، ففي القرآن والسنة من نفي الإيمان عمن لم يأت بالعمل مواضع كثيرة كما نفى فيها الإيمان عن المنافق، وأما العالم بقلبه مع المعاداة والمخالفة الظاهرة فهذا لم يسم قط مؤمناً"[٢].

وبعض الناس يستدل على عدم كفر المكلف بأي عمل يعمله ببعض المتشابهات التي يمكن إرجاعها إلى صنفين من الأدلة:

الصنف الأول: الأدلة الدالة على دخول من قال: لا إله إلا الله الجنة، مثل قول النبي ﷺ (أشهد أن لا إلة إلا الله وأني رسول الله لا يلقى الله بهما عبد غير شاك فيهما إلا دخل الجنة)[٣].

وقوله ﷺ: (ما من عبد قال: لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة)[٤].

---

(١) مجموع الفتاوى ٧/٦١٢-٦١٦.

(٢) مجموع الفتاوى ٧/١٤٢.

(٣) أخرجه مسلم (٢٧).

(٤) أخرجه البخاري (٥٨٢٧).

وهذا الاستدلال لا يصح؛ لأن المستدل به لاحظ نصاً واحداً وأغفل بقية النصوص التي تجعل لذلك شروطاً لابد من وجودها وموانع لابد من انتفائها فمن الشروط مثلاً أن يكون ذلك خالصاً من القلب كما في الحديث الأول (غير شاك فيهما) وإن لم يذكر هذا الشرط في الحديث الثاني، ولابد من حمل المطلق على المقيد، وكذلك لابد من انتفاء الموانع، فمثلاً من قال: لا إله إلا الله وصرف شيئاً من العبادة -وهذا عمل- لغير الله فإنه كافر، لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿١١٧﴾﴾[المؤمنون: ١١٧]، وبالإجماع أن من أقر بالشهادتين وأنكر البعث فإنه لا يعد مؤمناً، فإذا قيدت هذه النصوص المطلقة بالإجماع في بعض المواطن فلتقيد أيضاً بالأدلة السابقة الدالة على أن بعض الأعمال كفر منافٍ للإيمان.

الصنف الثاني: الأدلة الدالة على أن بعض الناس يدخل الجنة وهو لم يعمل خيراً قط مثل ما ورد في حديث الذي أمر بإحراق نفسه بعد موته لأنه لم يعمل خيراً قط فرحمه الله لكونه يخشى ربه[(١)]، ومثل حديث الذي قتل تسعة وتسعين نفساً فقالت ملائكة العذاب: إنه لم يعمل خيراً قط[(٢)] ونحو ذلك من النصوص.

لكن هذه النصوص وردت في طائفتين، الأولى: طائفة تجهل وجوب الأعمال واكتفت بالشهادة لظنها أنه لا يجب غيرها. والثانية: طائفة تابت قبل موتها فلم تتمكن من العمل، فهي لم يجب عليها عمل أصلاً.

(١) أخرجه البخاري (٣٤٧٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٦٦).

صحة الإيمان بلا عمل

يعلم مما سبق أن من مقالات المرجئة أن الإيمان يصح ولو لم يوجد معه عمل، فإنه إذا قيل: لا يكفر أحد مهما قال أو عمل، ولا يكفر إلا بالاعتقاد لزم عليه أنهم يصححون إيمان المكلف ولو لم يكن معه أي عمل، وقد تقدم إيراد الأدلة الدالة على فساد ذلك.

قال الإمام الشافعي كما في رسالة الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية: "وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ومن أدركناهم، يقولون: الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزي واحد من الثلاثة إلا بالآخر"[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وكان من مضى من سلفنا لا يفرقون بين الإيمان والعمل، العمل من الإيمان والإيمان من العمل، وإنما الإيمان اسم يجمع – كما يجمع هذه الأديان اسمها- ويصدقه العمل، فمن آمن بلسانه وعرف بقلبه وصدق بعمله فتلك العروة الوثقى التي لا انفصام لها، ومن قال بلسانه ولم يعرف بقلبه ولم يصدق بعمله كان في الآخرة من الخاسرين، وهذا معروف عن غير واحد من السلف والخلف"[٢].

ونقل عن محمد بن نصر أن الأمة مجمعة أن العبد لو آمن بجميع ما ذكره النبي ﷺ من عقود القلب في حديث جبريل من وصف الإيمان ولم يعمل بما ذكره ﷺ من وصف الإسلام أنه لا يسمى مؤمناً[٣].

---

(١) الإيمان ص ١٩٧.

(٢) فتاوى ابن تيمية ٢٩٦/٧.

(٣) مجموع الفتاوى ٣٣٦/٧.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وبذلك يظهر خطأ جهم ومن اتبعه في زعمهم أن مجرد إيمان بدون الإيمان الظاهر ينفع في الآخرة، فإن هذا ممتنع"[1].

(١) مجموع الفتاوى ٧/٥٥٣. وينظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية الذي سبق نقله ص ٢٣.

حصر التكفير بما أجمع عليه

من مقالات المرجئة التوقف عن تكفير من لم يقع إجماع على تكفيره، وهذا خطأ، فإن الإجماع ليس هو الدليل الوحيد في الشرع، بل هناك الكتاب والسنة، فمن حكم عليه القرآن بالكفر وجب علينا تكفيره، وكذلك من حكمت عليه السنة بالكفر وجب علينا تكفيره؛ لأن التكفير حكم شرعي، والأحكام الشرعية يرجع فيها إلى الأدلة الشرعية ومنها الكتاب والسنة والإجماع، فمن حكم الله عليه بالكفر في القرآن العظيم وجب غلينا الحكم بكفره اتباعاً لكلام الله، وكذلك من حكم عليه النبي ﷺ بالكفر وجب علينا اتباعه ﷺ في ذلك الحكم، وهذا من مقتضى شهادة أنْ لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.

والتكفير حكم شرعي، فالواجب الرجوع فيه إلى الأدلة الشرعية، والأحكام الشرعية لا يشترط لثبوتها الإجماع عليها، ويدل على ذلك قول النبي ﷺ: (إلا أن تروا منهم كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان)[1]، فاشترط الدليل الشرعي على التكفير، ولم يشترط الإجماع عليه.

(١) أخرجه البخاري (٧٠٥٦) من حديث عبادة.



حصر الكفر في الجحود

من أقوال المرجئة: أن الكفر هو التكذيب والجحود؛ بحيث لا يكون الكفر إلا بالجحود والتكذيب، وزعموا أن هذا حصل استدلالاً باللغة؛ لأن الكفر لغة هو التغطية لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ ۚ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ ﴿٦٨﴾﴾[العنكبوت: ٦٨].

وكون الجحود والتكذيب يعد كفراً مخرجاً من الملة لا يعني أن الكفر لا يحصل إلا به، فقد دلت النصوص على أن الكفر يحصل بغير ذلك، فقد يكون الكفر بالاستهزاء كما قال تعالى: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾[التوبة: ٦٥-٦٦]، وقد يكون بالاستكبار والامتناع، قال تعالى عن إبليس: ﴿أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾[البقرة: ٣٤]، وقد يكون بالإعراض عن دين الله، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُنذِرُوا مُعْرِضُونَ﴾ [الأحقاف: ٣]، وقد يكون بالنفاق كما قال تعالى عن المنافقين: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴿٣﴾﴾[المنافقون: ٣]، وقد يكون بالشك كما في قصة صاحب الجنة في سورة الكهف، قال تعالى: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِ أَبَدًا ﴿٣٥﴾ وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا ﴿٣٦﴾ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا ﴿٣٧﴾﴾[الكهف: ٣٥-٣٦].

وقد يكون بالتلفظ بقول الكفر أو بالعمل كما سبق.



دخول الأعمال في الإيمان

من بدع المرجئة أن الأعمال عندهم لا تدخل في مسمى الإيمان، قالوا: لأنها لو دخلت فيه لكفرنا أهل المعاصي؛ لأنه لو كان مركباً من قول وفعل لزال كله بزوال جزئه.

وقد تتابعت النصوص الشرعية الدالة على دخول الأعمال في مسمى الإيمان، من ذلك:

قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾[البقرة: ١٤٣]، أي: صلاتكم، فإن المسلمين سألوا النبي ﷺ عمن مات قبل تحويل القبلة إلى الكعبة: ما حكم صلاتهم؟ فنزلت الآية الكريمة كما في الصحيح من حديث البراء[1].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَـٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾﴾[الأنفال: ٢-٤]، فجعل المؤمنين الإيمان المطلق هم من اتصف بهذه الصفات من الأعمال.

وقال عز وجل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَـٰشِعُونَ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَـٰعِلُونَ ﴿٤﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَـٰفِظُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٦﴾ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ﴿٧﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَـٰنَـٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ﴿٨﴾

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٩٢) من حديث البراء.

وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٩﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ ﴿١٠﴾ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿١١﴾﴾[المؤمنون: ١-١١].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[الحجرات: ١٥].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ۩ ﴿١٥﴾ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿١٦﴾﴾[السجدة: ١٥-١٦].

وفي الصحيح من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال لوفد عبد القيس: (آمركم بالإيمان بالله، أتدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وأن تعطوا من المغانم الخمس)[(١)]، فأدخل الأعمال في مسمى الإيمان، ولا يقولن قائل بأنه لم يذكر ما في القلب؛ لأن ذلك مما يعلم فلم يحتج لذكره.

وفي الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (الإيمان بضع وستون أو سبعون شعبة، أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان)[(٢)].

وفي سنن أبي داود بسند جيد من حديث أبي أمامة أن النبي ﷺ قال: (من أحب لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان)[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري (٤٣٦٨) ومسلم (١٧) من حديث ابن عباس.

(٢) أخرجه مسلم (٣٥) من حديث أبي هريرة وأصله في صحيح البخاري.

(٣) أخرجه أبوداود (٤٦٨١) وأحمد ٤٣٨/٣، عن أبي أمامة والترمذي (٢٥٢٣) عن معاذ بن أنس.

وفي السنن بسند صحيح من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: (المؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم)[(١)].

وقولهم: يلزم من إدخال الأعمال في الإيمان زوال الإيمان بزوال بعض الأعمال، لا يصح؛ فهذه فروع الشجرة جزء منها، ولا يلزم من زوالها، زوال اسم الشجرة.

ولعل مما استدلوا به: أن الله عطف العمل على الإيمان في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾[مريم: ٩٦]، والعطف يقتضي المغايرة.

والجواب أن هذا من باب عطف الخاص على العام كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[البقرة: ٢٧٧]، ولاشك أن إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة من الأعمال الصالحة، وقال: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ۝٣﴾[العصر: ٣]، والتواصي بالحق من الأعمال الصالحة، وعطف الخاص على العام سائغ في لغة العرب، ومن أمثلته قوله: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾[البقرة: ٢٣٨]، وقوله: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ۝٩٨﴾[البقرة: ٩٨]، وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾[الأحزاب: ٧]، وقوله: ﴿فيهما فاكهة ونخل ورمان﴾[الرحمن: ٦٨].

والذين يخرجون الأعمال من الإيمان على صنفين، فمنهم من يقول: لا علاقة بينهما، والأدلة السابقة صريحة في رد مذهبهم وإبطاله. ومنهم من يقول: هما

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٢٩) والنسائي ١٠٤/٨.

متلازمان، وهؤلاء هم مرجئة الفقهاء، وقد قال بعضهم[(١)] بأن الخلاف بين هؤلاء المرجئة - مرجئة الفقهاء - وبين أهل السنة خلاف لفظي؛ لأن أهل السنة يجعلون الأعمال جزءاً من الإيمان، وهؤلاء يجعلون الأعمال لازماً للإيمان، وليس قول مرجئة الفقهاء مماثلاً لقول هؤلاء المعاصرين؛ لأن هؤلاء لا يكفرون بعمل وأولئك يقولون: انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم.

على كلٍّ فقول مرجئة الفقهاء مخالف للنصوص - السابق ذكر بعضها - الدالة على أن الأعمال تدخل في مسمى الإيمان، ومن هنا فهو قول خاطئ وقد رتب بعضهم على الخلاف ثمرات عديدة.

---

(١) كشيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٢٩٧/٧، ٥٧٥، وابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية ص ٣٠٩، ت: الأرنؤوط.

الإيمان بحسب الموافاة

من أقوال بعض المرجئة أن الإيمان بحسب الموافاة، أي بحسب ما يموت عليه الإنسان، فالإنسان إنما يكون مؤمناً أو كافراً بحسب ما سبق في علم الله أنه يموت عليه، قالوا: والإيمان الذي يعقبه كفر يموت صاحبه عليه ليس بإيمان، كالصلاة التي أفسدها صاحبها قبل الفراغ منها لا تسمى صلاة، ولذلك فهم يقولون: إن من كان يحارب الإسلام ويؤذي أهله طول عمره مائة سنة ثم أسلم قبيل وفاته بلحظة فإنه لم يزل محبوباً عند الله مؤمناً منذ ولد حتى توفي.

وهذا قول باطل ترده النصوص الشرعية التي تثبت أن الإنسان يكون مؤمناً في زمان كافراً في زمان آخر، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَـٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ ﴿٩٠﴾﴾[آل عمران: ٩٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًۢا ﴿١٣٧﴾﴾[النساء: ١٣٧]، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾[المنافقون: ٣]، وقال سبحانه: ﴿قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ﴾[التوبة: ٦٦].

وهذا ناشئ من كون المرجئة ينفون الصفات الاختيارية، فلا يثبتون أفراد الصفات التي تحدث بعد أن لم تكن كآحاد الكلام والسمع، بناء على أن ذلك يستلزم حلول الحوادث بذات الله، ولذلك نجدهم يقولون: العالم محدث، وكل محدث مخلوق، والمخلوق لابد له من خالق، فهذا الدليل -الذي زعم بعضهم أنه لا يُعْرَف الله إلا به- هو أصل ضلال القوم في هذا الباب، لأنه يلزم عليه أن تكون أفراد الصفات الاختيارية مخلوقة لأنها محدثة. ولاشك أن الله عز وجل يفعل ما

يشاء في أي زمان، فإذا شاء تكلم، وكما قال السلف: "لم يزل متكلماً"، وفي القرآن من الدلالة على ذلك أكثر من مائة آية وفي السنة أضعاف ذلك، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٦٥﴾[القصص: ٦٥] فجعل النداء في يوم معين، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾[المائدة: ١]، فجعل الحكم متعلقاً بإرادته، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٨٢﴾ [يس: ٨٢]، وقال سبحانه: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾[الزخرف: ٥٥]، وقال: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾[المجادلة: ١]، وفي الحديث أن النبي ﷺ قال: (هل تدرون ماذا قال ربكم الليلة)[١].

ولما لم يفهم المخالف هذه المسألة نسب لابن تيمية أنه يقول بقدم العالم، لأنه يثبت حوادث لا بداية لها، والحوادث في لسان الشيخ ليست المخلوقات وإنما هي الصفات الاختيارية، وشرح ذلك يحتاج لتفصيل ليس هذا مقامه.

---

(١) أخرجه البخاري (١٠٣٨) ومسلم (٧١) من حديث زيد بن خالد.

زيادة الإيمان

من أقوال المرجئة أن الإيمان شيء واحد في ذاته لا تتصور فيه زيادة إلا من جهة أصناف الأشياء التي يؤمن بها أو من جهة كثرة زمان الإيمان، ولذلك يقول أحدهم: إيماني كإيمان أبي بكر وعمر وجبريل وميكائيل عليهم السلام.

والنصوص الشرعية صريحة في رد هذه البدعة، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾[الفتح: ٤]، فهل في إنزال السكينة زيادة مشروع مؤمن به أو زيادة وقت.

وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾[المدثر: ٣١]، وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾﴾[التوبة: ١٢٤]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾[آل عمران: ١٧٣]، وهذه من أعظم الأدلة في الرد عليهم إذ المؤمَن به واحد، وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ قَالُوا۟ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا ﴿٢٢﴾﴾[الأحزاب: ٢٢]، وقال جل وعلا: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِۦمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾[البقرة: ٢٦٠].

وفي الصحيح من حديث أبي سعيد مرفوعاً إلى النبي ﷺ أنه قال: (يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ثم يقول الله تعالى: أخرجوا من النار من كان في قلبه

مثقال حبة من خردل من إيمان)[١]. وفي الصحيح أن النبي ﷺ قال: (حتى يقال للرجل ما أجلده ما أظرفه ما أعقله وما في قلبه حبة من خردل من إيمان)[٢].

وقد أجمع الصحابة على إطلاق لفظ الزيادة في الإيمان، وورد إطلاق لفظ النقصان عن أبي الدرداء وأبي هريرة وعمير بن حبيب الخطَمي.

ومنشأ قول المرجئة بأن (الإيمان لا يتفاوت) هو اعتقادهم أن القطع واليقين على مرتبة واحدة، وهذا قول باطل ترده النصوص الشرعية.

ففي الصحيح من حديث عائشة أن النبي ﷺ قال: (إن أتقاكم وأعلمكم بالله أنا)[٣]، فأثبت التفاضل في ذات العلم بالله وليس المراد التفاضل في كثرة المعلومات.

ويدل على ذلك أن الله لما أخبر موسى باتخاذ قومه للعجل قطع بذلك؛ لأنه خبر الله، ثم رجع إلى قومه فلما رآهم ازداد علمه وقطعه بذلك فألقى الألواح[٤]؛ كما في الحديث أن النبي ﷺ قال: (ليس الخبر كالمعاينة إن الله عز وجل لما أخبر موسى بما صنع قومه في العجل لم يلق الألواح فلما عاين ما صنعوا ألقى الألواح)[٥].

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِۦمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾[البقرة: ٢٦٠]، فإبراهيم يعلم قطعاً قدرة الله على إحياء

---

(١) أخرجه البخاري (٢٢) ومسلم (١٨٤) من حديث أبي سعيد.

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٩٧) ومسلم (١٤٣) من حديث حذيفة.

(٣) أخرجه البخاري (٢٠) من حديث عائشة.

(٤) كما في سورة الأعراف آية رقم ١٥٠.

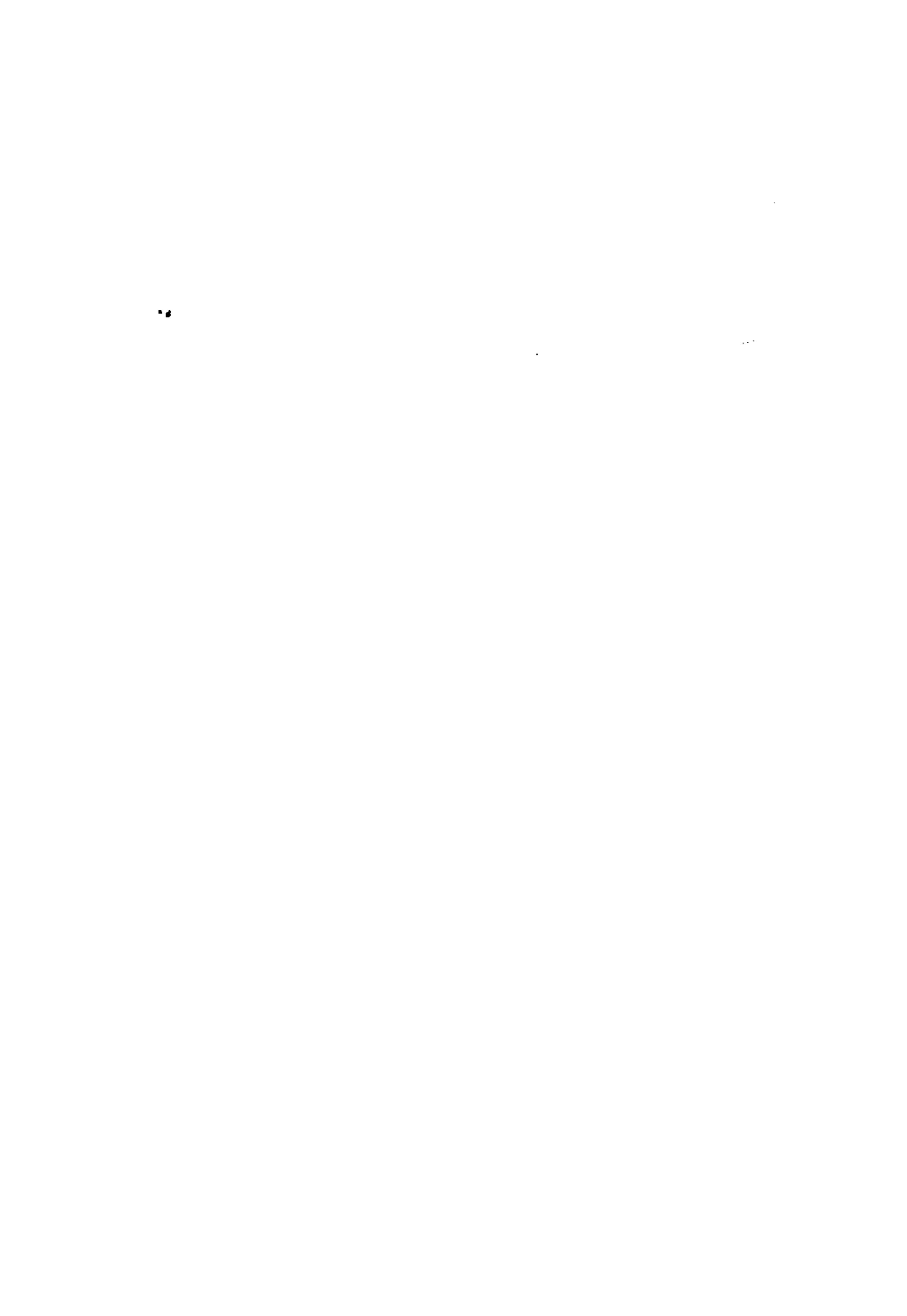
(٥) أخرجه أحمد ١/٢٧١ والطبراني (١٢٤٥١) وابن حبان (٦٢١٣) وصححه.

الموتى، ولكن أراد ازدياد اليقين لديه، فدل ذلك على أن اليقين يقبل الزيادة، وقد حررت هذه المسألة في كتابي "القطع والظن عند الأصوليين"[١].

وأما قول الواحد من هؤلاء المرجئة: إيماني مثل إيمان جبريل، فيرده إجماع السلف، قال ابن أبي مليكة: "أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه ما منهم أحد يقول إنه على إيمان جبريل وميكائيل"[٢].

(١) القطع والظن ١/٢٧.

(٢) ذكره البخاري تعليقاً في كتاب الإيمان، باب (٣٦).



المشيئة في الإيمان

من العجيب موقف المرجئة من مسألة الاستثناء في الإيمان، فإن لهم موقفين:

الموقف الأول: إيجاب الاستثناء عند بعض المرجئة، فيجب على الإنسان أن يقول: "أنا مؤمن إن شاء الله"؛ لأن الإيمان إنما هو بحسب الموافاة، والإنسان لا يدري ما هو الذي سبق في علم الله هل يموت على الإيمان أو لا؟

والموقف الثاني: تحريم الاستثناء عند بعضهم؛ لأن الإيمان عندهم شيء واحد، فمتى حصل جزم الإنسان به لم يحتج لقوله: "أنا مؤمن إن شاء الله" لما تدل عليه من الشك.

وكلا القولين خطأ، والصواب جواز الاستثناء فعلاً وتركاً، فالاستثناء وارد على الإيمان المطلق؛ لأن عدم الاستثناء يتضمن أن العبد فعل جميع ما أمر به، وهذا فيه تزكية للنفس، وقد ورد عن جماعة من السلف الاستثناء في الإيمان كابن مسعود وغيره.

وأما ترك الاستثناء فإنه وارد على مطلق الإيمان، ولذلك حكى الله في القرآن عن بعض المؤمنين إثبات الإيمان لأنفسهم بلا استثناء، قال تعالى حكاية عنهم: ﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ۝١٦﴾[آل عمران: ١٦]، وقال تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا﴾[آل عمران: ١٩٣]، وقال: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِى يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا﴾[المؤمنون: ١٠٩]، وقال: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ۝٨٣﴾[المائدة: ٨٣].



نفي الكفر الأصغر

من مقالات المرجئة أن الكفر نوع واحد، وليس هناك كفر دون كفر، ولا ينقسم الكفر إلى أصغر وأكبر، قالوا: لأن الكفر هو الجحود وهذا مرتبة واحدة.

وهذا مخالف للنصوص التي وصفت بعض الكبائر بكونها كفراً، كما في الحديث المتفق عليه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر)[١].

وفي حديث ابن عمر مرفوعاً إلى النبي ﷺ أنه قال: (لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض) متفق عليه[٢].

وقال ﷺ: (اثنتان في الناس هما بهم كفر: الطعن في النسب والنياحة على الميت)[٣].

ولذلك ورد عن جماعة من الصحابة وصف هذه الذنوب بأنها كفر دون كفر، ولا يعلم لهم في زمانهم مخالف.

فشعبة الكفر لا تناقض مطلق الإيمان، وقد يجتمع في الشخص إيمان وكفر أصغر، مثل النفاق الأصغر كما في حديث عبدالله بن عمرو المتفق عليه أن النبي ﷺ قال: (أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ومن كانت فيه خصلة منهن كان فيه خصلة من النفاق حتى يدعها)[٤]، ومثل الشرك الأصغر قد يجتمع مع مطلق الإيمان.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨)، ومسلم (٦٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٦٨)، ومسلم (٦٦).

(٣) أخرجه مسلم (٦٧) من حديث أبي هريرة.

(٤) أخرجه البخاري (٣٤)، ومسلم (٥٨).

ولا يصح أن يقال: الكفر هنا مجازي؛ لأن الأصل في الإطلاق الحقيقة، ولا يحمل على المجاز إلا بقرينة، كما قالوا: إن المندوب مأمور به حقيقة، والأمر لا يحمل على الندب إلا بقرينة.

ازدياد الكفر الأكبر

لما حصر المرجئة الكفر في التكذيب والجحود قالوا: وهذا الكفر على مرتبة واحدة لا يتصور فيه أن يكون كفر مخرج من الملة أكبر من كفر مخرج من الملة.

وهذا قول خاطئ ترده النصوص الشرعية الصريحة في أن الكفر الأكبر مراتب وليس على مرتبة واحدة، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزۡدَادُواْ كُفۡرٗا لَّمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ وَلَا لِيَهۡدِيَهُمۡ سَبِيلَۢا ﴿١٣٧﴾﴾[النساء: ١٣٧] فأثبت لهم الزيادة في الكفر.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَٰنِهِمۡ ثُمَّ ٱزۡدَادُواْ كُفۡرٗا لَّن تُقۡبَلَ تَوۡبَتُهُمۡ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ ﴿٩٠﴾﴾[آل عمران: ٩٠].

وقال: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٞ فِي ٱلۡكُفۡرِۖ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[التوبة: ٣٧].

ويدل على ذلك أن الله فاوت بين مراتب الكفار في نار جهنم ففرَّق بين منزلة أبي طالب في ضحضاح من نار[1] وبين المنافقين الذين في الدرك الأسفل من النار[2]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدۡنَٰهُمۡ عَذَابٗا فَوۡقَ ٱلۡعَذَابِ﴾[النحل: ٨٨].

وعلى هذا المأخذ بنيت قاعدة عدم تكليف الكفار، فإن منشأ الخلاف فيها من معتقد المرجئة، وهذا من جهتين:

الأولى: أنهم عند تحرير محل النزاع قالوا: لا خلاف أن الكفار مخاطبون بالإيمان بناء على قول المرجئة: إن الإيمان هو التصديق القلبي. و هذا مخالف لمنهج السلف، والصواب أن يقال: وقع الاتفاق على مخاطبتهم بأصل الإسلام وهو الشهادتان.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٦٤)، ومسلم (٢١٠) من حديث أبي سعيد.

(٢) سورة النساء آية رقم ١٤٥.

والجهة الثانية: ثمرة مسألة تكليف الكفار بالفروع في الآخرة، فلما كان الكفر الأكبر عند المخالف لا يزداد قال بعدم زيادة العقوبة في الآخرة على بعض أصناف الكفار لعدم تكليف الكفار، وبعض الأصوليين رتب على الخلاف ثمرات في الأحكام الشرعية المتعلقة بالدنيا، وهو خطأ، لأن المخالف إنما قصد الآخرة فقط، ولأن الأحكام الدنيوية المرتبة على ذلك متعلقة بنوع من الكفار، فبعضها يتعلق بالحربي دون غيره، وبعضها بالذمي فقط، وبعضها بالمرتد وحده، وقد فصلت هذه المسألة في كتابي التفريق بين الأصول والفروع[1].

---

(١) التفريق بين الأصول والفروع ١/ ٢٨٠.

عدم دخول عمل القلب في الإيمان

من بدع المرجئة قول بعضهم بأن أعمال القلوب لا تدخل في الإيمان، كالحب والبغض، والرجاء والخوف، ونحو ذلك. والنصوص الشرعية ترد هذه البدعة، ففي الصحيح من حديث أنس أن النبي ﷺ قال: (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)[١]، وفيه من حديثه مرفوعاً: (لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين)[٢]، وفيه من حديثه أيضاً: (ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار)[٣]، وفيه من حديثه أيضاً: (آية الإيمان حب الأنصار وآية النفاق بغض الأنصار)[٤]، ومن حديث ابن عمر مرفوعا: (إن الحياء من الإيمان)[٥]، وفي صحيح مسلم من حديث ابن عباس مرفوعا: (ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد نبيا)[٦].

---

(١) أخرجه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥).

(٢) أخرجه البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤).

(٣) أخرجه البخاري (١٦)، ومسلم (٤٣).

(٤) أخرجه البخاري (١٧)، ومسلم (٧٤).

(٥) أخرجه البخاري (٦١١٨)، ومسلم (٣٦).

(٦) صحيح مسلم (٣٤).



عدم تسمية الإيمان والكفر عملاً

من بدع المرجئة: أن الإيمان والكفر لا يسمى عملاً، وهذا مردود بالنصوص الدالة على أن دخول الجنة بسبب العمل، قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٧٢﴾﴾[الزخرف: ٧٢]، وقال تعالى: ﴿وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[الأعراف: ٤٣]، وقال: ﴿أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٤﴾﴾[الأحقاف: ١٤].

وكذلك في الكفر كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٧﴾﴾[التحريم: ٧]، وقال: ﴿وَذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٤﴾﴾[السجدة: ١٤].

ومن أصرح الأدلة في تسمية الإيمان عملاً ما ورد في حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ سئل أي الأعمال أفضل؟ فقال: (إيمان بالله ورسوله)[(١)].

٤٠

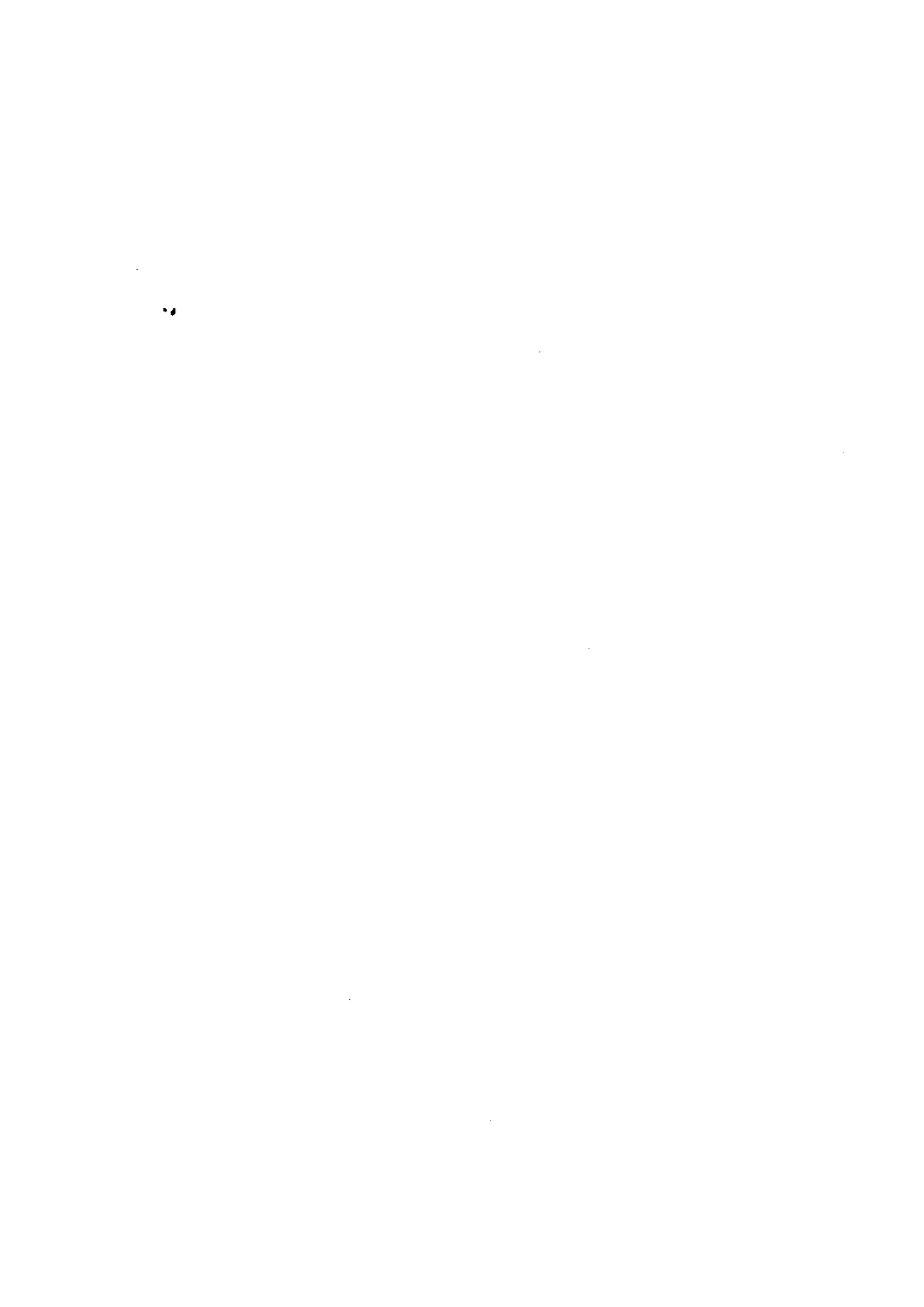
(١) أخرجه البخاري (١٥١٩).



قصر المرجئة الإيمان على قول اللسان

من المرجئة من قال إن الإيمان هو قول باللسان فقط.

وهذا قول خاطئ، ويلزم على هذا القول أن يكون المنافقون مؤمنين؛ لأنهم يقرون بالإسلام بألسنتهم مع كونهم في الدرك الأسفل من النار تحت الكافرين، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾[النساء: ١٤٥].



تفسير الإيمان الشرعي بالتصديق

ومن أنواع الإرجاء تفسير الإيمان بالتصديق القلبي أخذا من المعنى اللغوي، قالوا: الإيمان لغة التصديق، كما قال الله تعالى إخباراً عن إخوة يوسف: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾[يوسف: ١٧]، أي بمصدق، ومنهم من ادعى إجماع أهل اللغة عليه.

ويجاب عن ذلك بأن الإيمان المعدى بالباء في اللغة ليس التصديق فقط، ولا يوجد دليل على ذلك، أما الإيمان الذي بمعنى التصديق فهو المعدى باللام كما قال: ﴿آمن له﴾، أما المعدى بالباء، كما يقال: ﴿آمن به﴾ فلا يصح تفسيره لغة بالتصديق.

ثم إن التصديق يكون للأمور المشاهدة وللأمور الغائبة، بخلاف الإيمان فلا يكون إلا للأمور الغائبة، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾[البقرة: ٣].

كما أن التصديق بالقلب يقابله التكذيب، وأما الإيمان فلا يقابله التكذيب بل يقابله الكفر، ولذلك لو قال قائل: "أنا أصدق النبي ولكنني لا أتابعه بل أعاديه وأبغضه" لم يكن مؤمناً.

والإيمان بالشيء يدخل فيه لغة العمل، يقال: "فلان مؤمن بالبعث"، بمعنى أنه يستعد له بالعمل، وفلان لا يؤمن به؛ لأنه لم يستعد له وإن كان مصدقاً به؛ كما أن إبليس ليس مؤمناً بالله وإن كان مصدقاً بوجوده وربوبيته.

ولو سلمنا أن الإيمان لغة هو التصديق، فإن التصديق لغة يشمل الأفعال كما في الحديث: (العينان تزنيان وزناهما النظر) إلى قوله: (والفرج يصدق ذلك أو يكذبه)[1].

(١) أخرجه البخاري (٦٦١٢) ومسلم (٢٦٥٧) من حديث أبي هريرة.

وكذلك على التسليم بأن الإيمان لغة هو التصديق فلا مانع أن يقيد الشارع لفظ الإيمان بقيود أخرى كما في لفظ الصلاة، فهي في اللغة الدعاء أو الثناء ثم قيدها الشارع بالركوع والسجود والقراءة.

ويدل على أن الإيمان لا ينحصر في التصديق صراحة أدلة عديدة، منها حديث وفد عبدالقيس، حيث أدخل النبي ﷺ الأقوال والأعمال في تفسير الإيمان فقال: (هل تدرون ما الإيمان بالله وحده؟ شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وأن تؤدوا الخمس من المغنم)[1].

ويدلك على فساد قولهم اضطرابهم في التصديق: هل هو المعرفة أو قول في النفس يتضمن المعرفة، وقال آخرون منهم: "هو ترك العناد"، مما يدل على اختلافهم واضطرابهم.

ويلزم على قولهم السابق بأن الإيمان هو التصديق القلبي لوازم شنيعة لم يلتزموا أكثرها، مما جعل العقلاء ينكرون عليهم ويصفون قولهم بأنه مكابرة وسفسطة.

ومن العجب أن المرجئة واقفية في دلالات الألفاظ، فهم يقولون بأن اللفظ لا يدل على معنى حتى يكون معه قرينة، وفي الإيمان فسروا النصوص الواردة فيه بالتصديق مع عدم القرائن على ذلك، بل إن الأدلة والقرائن تدل على خلاف تفسيرهم، فإن النصوص الدالة على نفي الإيمان عمن لا يحب الله ورسوله ولا يخاف الله ولا يتقيه ولا يعمل شيئاً من الخير كثيرة صريحة، ولو فرض أن دليلاً عارضها لكان تخصيص العام القليل أو تأويله أولى من رد النصوص الصريحة المتواترة.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٥) ومسلم (١٧) من حديث ابن عباس.

تفسير الإيمان بالمعرفة

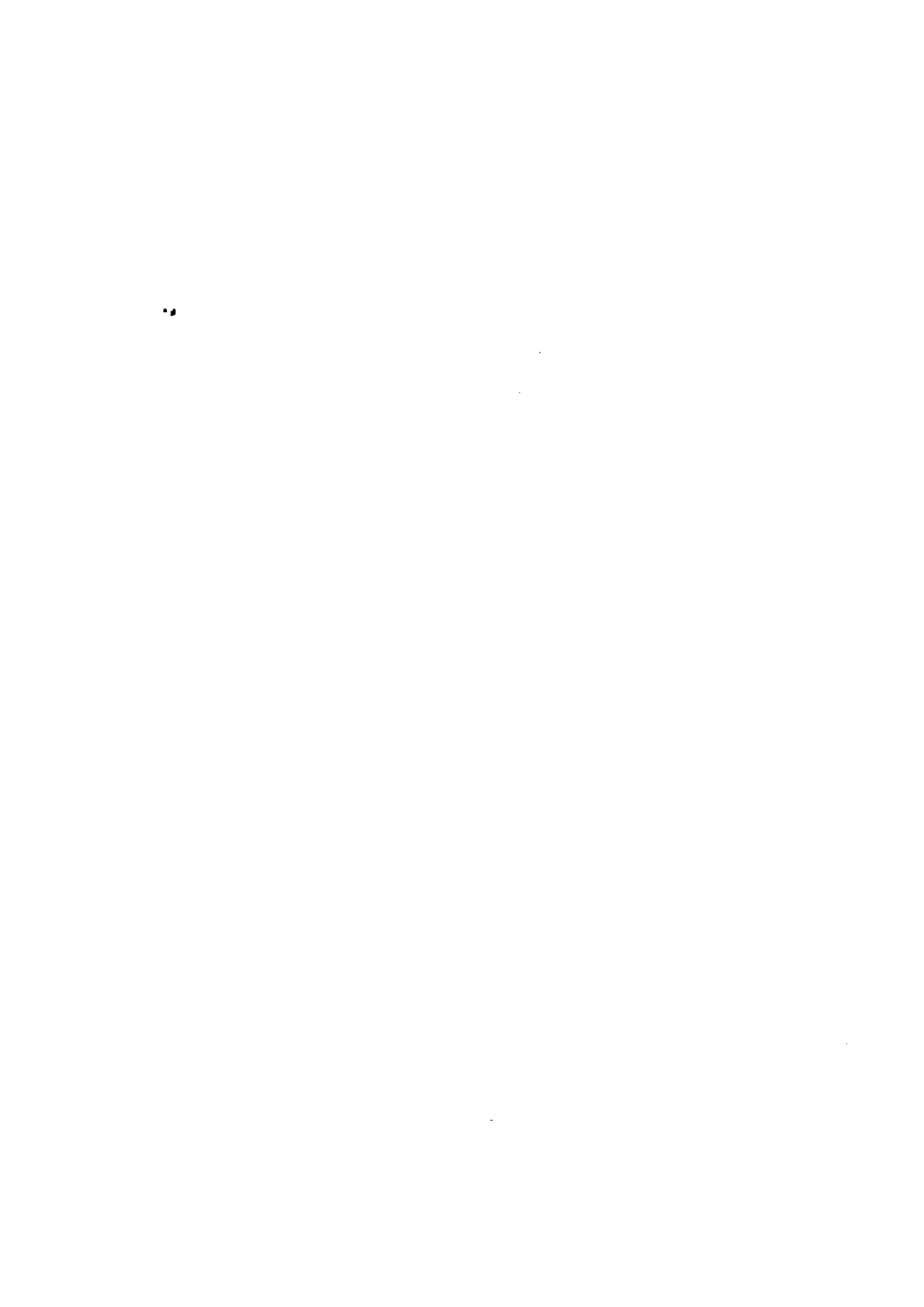
من أسوأ المقالات البدعية التي يقول بها غلاة المرجئة: أن الإيمان هو المعرفة بالقلب فقط.

وهذا مقال فاسد، إذ يلزم عليه خروج الأقوال والأعمال البدنية والقلبية من مفهوم الإيمان، وقد تقدم إقامة الدليل على دخولها في مسمى الإيمان.

ويلزم على هذا القول إيمان اليهود الذين قاتلهم النبي ﷺ فقتل بعضهم وأخرج بعضهم الآخر من ديارهم؛ لأنهم يعرفون بقلوبهم صحة هذا الدين وصدق هذا الرسول كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٤٦﴾﴾[البقرة: ١٤٦].

بل يلزم عليه إيمان فرعون وقومه؛ لأنهم كانوا يعرفون صحة هذا الدين كما قال تعالى عنهم: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ﴾[النمل: ١٤]، وقال موسى لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴿١٠٢﴾﴾[الإسراء: ١٠٢].

وأعظم من ذلك أنه يلزم عليه أن يكون إبليس مؤمناً، فإنه كان يعرف رب العالمين ويقر له بالربوبية، قال تعالى حكاية لقوله: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٧٩﴾﴾[ص: ٧٩]، ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾﴾[ص: ٨٢].

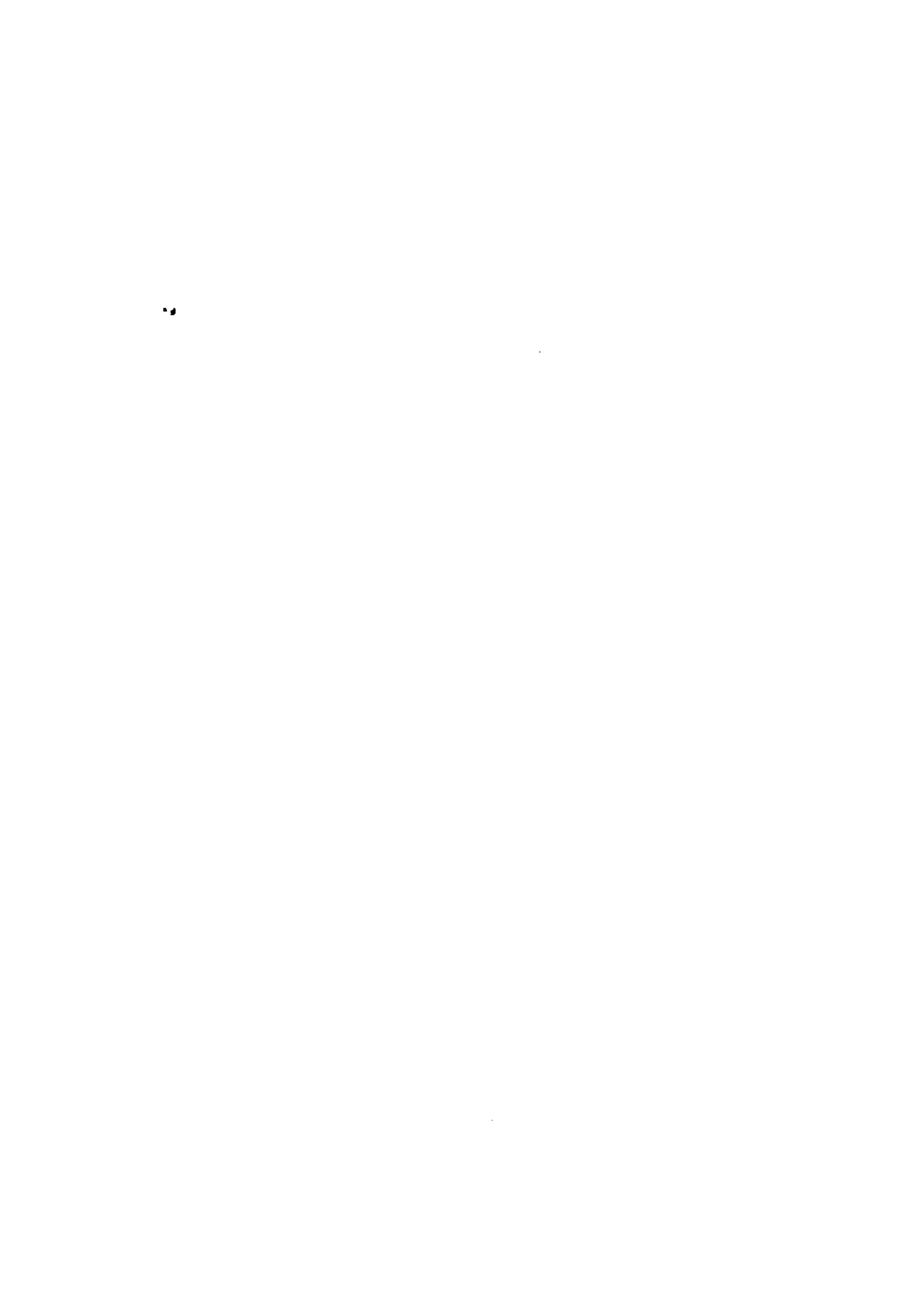


قولهم في نصوص الوعيد

من أقوال المرجئة: أن نصوص الوعيد على الذنوب إنما سيقت للتخويف، وأنه ما ثم عذاب أصلاً في حق المسلمين، وإنما هو تخويف لا حقيقة له.

وهذا كلام باطل، لأنه تكذيب للشرع، ويجاب بأن النصوص إنما تكون تخويفاً إذا كان هناك أمر يخاف منه بحيث يمكن وقوعه، فإن لم يكن هناك ما يمكن وقوعه امتنع التخويف؛ لأن العقلاء إذا علموا أنه ليس هناك شيء مخوف زال الخوف لو كان الأمر كذلك.

ومن أقوالهم أن نصوص الرجاء باقية على إطلاقها وأنها ليست مقيدة بغيرها من النصوص.



بدع أخرى للمرجئة

من بدع المرجئة: قولهم إن تسمية بعض الأعمال إيماناً مجاز، ويجاب عن ذلك بأن الأصل في الكلام الحقيقة، ولا يقال بأنه مجاز إلا بدليل، ولا دليل، بل الأدلة على خلافه.

ومن بدع المرجئة: جعل الإسلام جزءاً من الإيمان.

ومن بدعهم: قولهم إن الإيمان شيء واحد لا يتبعض.

ومن ذلك: قولهم بأنه لا يجتمع في الشخص إيمان ونفاق، ولا يجتمع فيه إيمان وشعبة من شعب الكفر.

ومن ذلك: قول بعضهم إن الكفر بالله هو الجهل به.

ومن بدعهم: أن الطاعات لا علاقة لبعضها ببعض ولا تلازم بينها.

ومن بدعهم: إطلاق أن الفاسق مؤمن كامل الإيمان، والصواب تقييد ذلك بفسقه، فيقال: صاحب الكبيرة مؤمن فاسق، لئلا يتوهم أن المراد الإيمان المطلق.

ومن بدع بعض المرجئة: أن النفاق نوع واحد يخرج من الملة، والصواب تقسيمه إلى نفاق أكبر يخرج من الملة ونفاق أصغر لا يخرج منها.

ومن بدع المرجئة: أن فعل العبد قد ينعدم مع كون العبد مريداً له قادراً عليه مع انتفاء الموانع عن فعله.

ومن بدع المرجئة قول بعضهم: إن الأعمال الكفرية علامة على الكفر وليست كفراً، وقولهم: بأن من حكم الشرع بكفره إنما حكم بذلك لخلو قلبه من التصديق أو الإيمان.

وفي هذا منازعة لجميع العقلاء، فإن الإنسان قد يعرف أن الحق مع غيره ومع ذلك يجحده إما تكبراً أو حسداً أو تقليداً أو طمعاً أو خوفاً.

والحديث في هذه البدع ونقدها يطول الكلام بذكره، وأنبه لأمرين:

الأول: التحذير من الأمن من مكر الله، والحذر من ارتكاب الذنوب بدعوى أنها لا تضر مع الإيمان، فإن أهل الإيمان يخافون من عذاب الله أن يأتيهم بسبب ذنوبهم، فهذه امرأة دخلت النار بسبب هرة، ويرجم الزاني بسبب ذنب لحظة، وقال تعالى: ﴿وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ ۝١٥﴾، وقد يكون ذنب استسهال معصية الله أعظم من فعل الذنب، على أن الذنوب يجر بعضها بعضا.

الثاني: أن الله عز وجل قد مَنَّ على هذه البلاد بهذه الدعوة السلفية على منهج النبوة بدءاً بالشيخ محمد بن عبدالوهاب وأئمة آل سعود إلى عهدنا الحاضر، فما أشكل على أي واحد منا يراجع فيه علماء هذه البلاد المعروفين بالعقيدة الصحيحة المبنية على الكتاب والسنة. وأشير هنا إلى أنه ينبغي أخذ العلم عن العلماء الراسخين في العلم الذين أخذوا العلم عن أهله، ولم يعتمدوا في طلبهم للعلم على الكتب وحدها كما قيل "لا تأخذ العلم عن صحفي ولا مصحفي"، وقيل: "من كان شيخه كتابه كان خطؤه أكثر من صوابه".

هذا وأسأل الله عز وجل أن يوفق جميع المسلمين لما يحب ويرضى، وأن يوفق ولاة أمور المسلمين للحكم بهذه الشريعة المباركة، وأن يوفق علماء المسلمين لتوضيح الحق بدليله، وأن يحمي عقيدة المسلمين من الأفكار المضلة والآراء الضالة، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آ له وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

تعليق

سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ
مفتي عام المملكة ورئيس هيئة كبار العلماء

الحمد لله رب العالمين، اللهم صل وسلم وبارك على عبدك ورسولك محمد أشرف الأنبياء والمرسلين، وصحابته أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

في هذه الليلة ألقيت على مسامعنا محاضرة قيمة مفيدة نافعة، كل مسلم بأمس الحاجة إلى أن يفهم ما جاء فيها حتى يعبد الله على بصيرة، وحتى يتخلص من الآراء الباطلة والأقوال المنكرة الشاذة المفارقة لكتاب الله وسنة محمد ﷺ، ذلكم أن عنوان هذه المحاضرة (حقيقة الإيمان)، ما هي حقيقة الإيمان التي دلت عليها آيات القرآن وأحاديث محمد ﷺ؟ في مثل قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾، وقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّاۚ﴾، وقوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، وقوله: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾، ما هو الإيمان؟ وما هي حقيقته؟ ما أصله؟ إنها مسألة عظيمة، والمسلمون في عهد المصطفى ﷺ وعهد خلفائه الراشدين -لما كان الإيمان قوياً في النفوس- كانوا يعتقدون أن الإيمان: اعتقاد القلب ونطق اللسان وعمل الجوارح، وأن الأعمال جزء من الإيمان، فلم يقولوا: هي شرط كمال، بل كانوا يعتقدون أن الأعمال جزء من مسمى الإيمان، فلفظ الإيمان يدخل فيه الأقوال والأعمال والاعتقادات، كلها يشملها مسمى الإيمان، وتقتضيها حقيقة الإيمان، فعبدوا الله على علم وبصيرة، يرجون رحمة الله ويخشون عذابه، كما قيل لرجل في فراش الموت: ما

تجد؟ قال: أرجو الله وأخاف ذنوبي، قال النبي ﷺ: (ما اجتمعن في قلب عبد في مثل هذا إلا غفر له)، فكانوا بين الرجاء لله والخوف من ذنوبهم، فلم يحملهم الرجاء على التساهل، ولا الخوف على القنوط واليأس، بل كانوا خائفين راجين ﴿أَمَّنْ هُوَ قَـٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾، وكانوا في العهد الأول أيضاً يرون أن مرتكب المعصية: عاص ولا يخرجونه عن مسمى الإيمان ولا يعطونه الإيمان كاملاً، وكانوا يرون أن الإنسان قد يقع في شيء من أخلاق الجاهلية وخصال الكفر الأصغر وإن كان مؤمناً، كما قال ﷺ لأبي ذر لما عير رجلاً بأمه: (إنك امرؤ فيك جاهلية)، مع قوله لأبي ذر في الحديث الآخر: (ما أقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء بأصدق لهجة من أبي ذر)، فكانوا يرون أن الإيمان يطلق على المسلم وإن كان فيه شيء من المخالفات، كما يوصف بنفاق وإن كان مؤمناً كقوله ﷺ في المنافق: (آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان)، وكقوله: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا ينتهب النهبة يرفع الناس إليه أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن)، ومع هذا فانتهابه وسرقته وشربه الخمر لا تخرجه عن مسمى الإيمان، لكنها تضعف إيمانه وتجعل إيمانه ناقصاً، ليس إيماناً كاملاً، فكانوا لا يكفرون أهل المعاصي بمجرد معصيتهم، لكن يقولون: فساق ومرتكبو كبيرة لكنهم لا يكفرون بالمعصية، فلما جاءت الخوارج في آخر عهد علي رضي الله عنه وأظهروا بدعتهم القبيحة المشينة: أن كل من عصى كفر، ومن كفر حل دمه وماله؛ وأنه لا يمكن للإيمان أن يتجزأ، إما إيمان كامل أو كفر كامل، جاء بتلك البدعة الضالة التي بسببها قاتلوا المسلمين واستحلوا دماءهم وأموالهم، فقاتلهم علي والصحابة معه على هذه البدعة الضالة المنكرة التي كفروا بها المسلمين بمجرد معصية أوخطأ وقعوا فيه، حكموا عليهم بالكفر والضلال، ولهذا قال النبي ﷺ في

الخوارج: (تحقرون صلاتكم عند صلاتهم وقراءتكم عند قراءتهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية)، وجاءت فرقة أخرى تقابلهم في آخر القرن الأول تقول بإرجاء الأعمال وتأخيرها عن الإيمان، بل بالغوا فقالوا: ليس بين الإيمان والأعمال أي ارتباط، الأعمال شيء والإيمان شيء آخر، ومرادهم بهذا أن الأعمال ليست من الإيمان، وليس هذا هو قول أبي حنيفة، فأبو حنيفة يقول: الأعمال تغاير الإيمان، لكنها تقتضيه، فهو لا يرى أن تارك الأعمال مصيب، بل هو مخطيء بتركه الأعمال، لكن لا يقول: إن الأعمال جزء من الإيمان، فهو مع أهل السنة متفقون على تفسيق من عصى وخالف، لكن المرجئة المبتدعة قالوا: إن الأعمال والإيمان متغايران لا ارتباط بينهما البتة، وهذا تكذيب لنصوص القرآن، بل قالوا -كما أشار الشيخ- بأن الإيمان يكفي فيه التصديق أو يكفي المعرفة أو يكفي عدم الجهل، في أقوال لو فكروا في حقيقتها لما أقدموا عليها، فلو فكر الواحد منهم في لوازمها ونهايتها لما أقدم عليها، لكن بعضهم أخذها تقليداً؛ وبعضهم قالها عن علم لما في قلبه من النفاق والمرض، والمؤمنون أهل السنة وسط في هذا الباب بين المكفرة من الخوارج والمعتزلة، وبين المرجئة الضالة، فهم وسط بين هذين الفريقين الضالين، فقالوا: إن الإيمان أقوال وأعمال واعتقاد، وقالوا: إن الأعمال جزء من الإيمان، وقالوا: إن المؤمن لا يفارق الإسلام بمجرد معصية، وإنما يفارق الإسلام إذا أتى بما يناقض أصل الإيمان، كأن أنكر صفات الرب أو عبد غيره، أو أحل حراماً أو حرم حلالاً، والأمة مجمعة على تحليل ما حرم أو تحريم ما حلل، ولم يجعلوا مجرد الخطأ والمعصية موجبة للكفر، بل هم يفسقون من ارتكب ما حرم الله دون أن يخرجوه من الإسلام، فقضايا التكفير والتفسيق والتبديع عند أهل السنة مضبوطة بالضوابط الشرعية، أما عند الخوارج والمعتزلة فإنها والعياذ بالله طريقها الهوى، وعند المرجئة الذين لا يرون كافراً في الدنيا هؤلاء

قد عطلوا شرع الله وجعلوا العاصي والفاجر على طريقة الإيمان: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ (٣٥) مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾، فهم حكموا آراءهم وأهواءهم.

والشيخ في هذه المحاضرة قد بين أصول وقواعد من أهم ما يكون، رغم أن الموضع معترك عظيم، كم زلت فيه أفهام وحار فيه من حار، لكن الشيخ وفقه الله بما أعطي من هذا الفهم الدقيق وقوة العلم والبيان أخرج هذا المقام في هذه العجالة مخرجاً جيداً. أزال فيه اللبس وكشف فيه الغطاء وبين الحق وأوضحه، ولاشك أن هذا توفيق من الله وهداية يهدي بها قلب المؤمن، (اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم)، فمن هداه الله فيما اختلف الناس فيه إلى الحق الواضح والمنهج القويم الموافق لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ فقد هدي سواء السبيل، فإن نصوص القرآن لا اختلاف ولا اضطراب بينها، ونصوص السنة لا اضطراب بينها، بل هي واضحة المعالم لمن وفقه الله وهداه، وأسأل الله للجميع التوفيق، وصلى الله على محمد.

فهرس الموضوعات

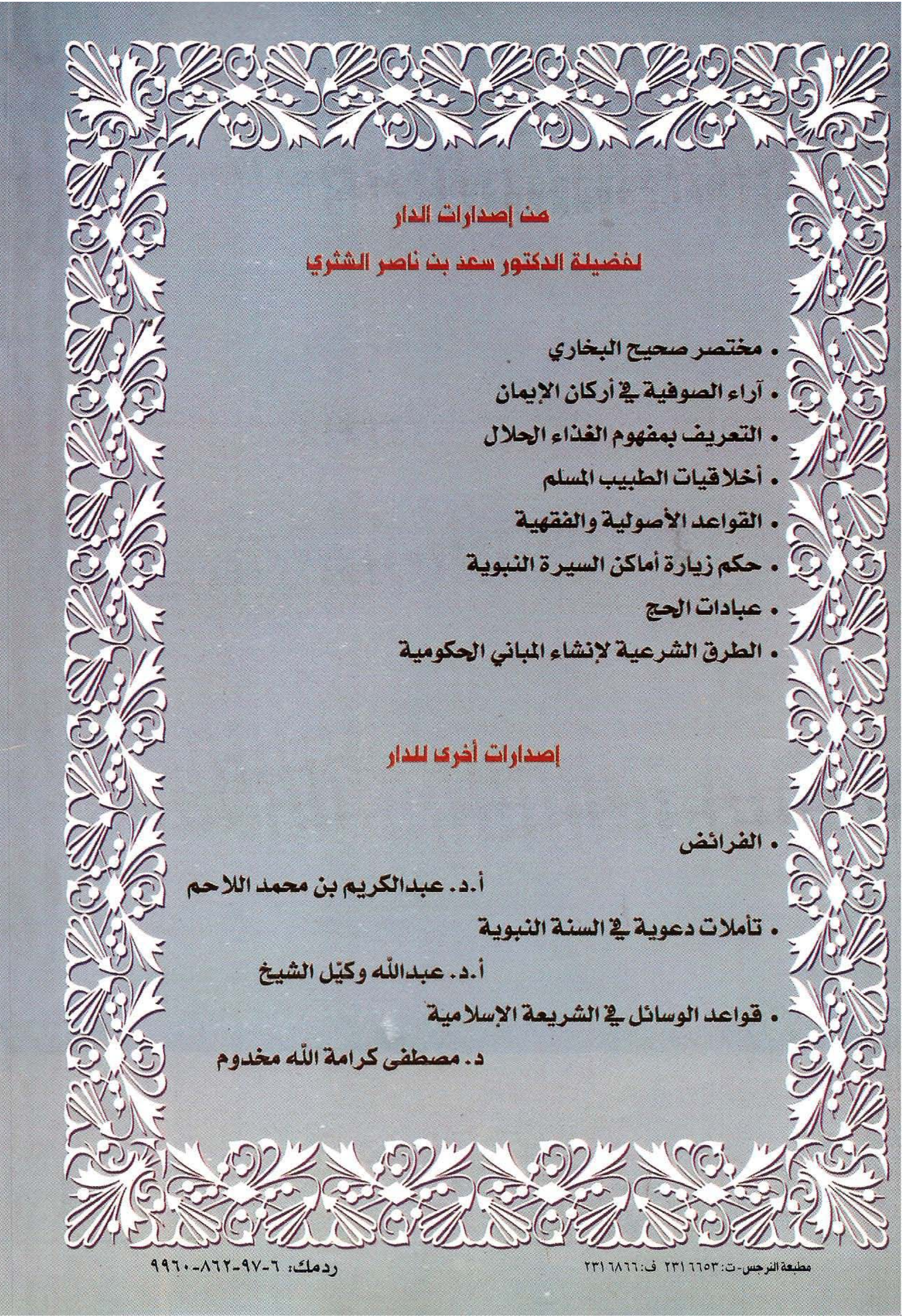
الصف والتصميم والإخراج وتنفيذ أعمال الطباعة

دار إشبيليا للنشر والتوزيع – الرياض

هاتف: ٤٧٧٣٩٥٩ – ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠

Email: eshbelia@hotmail.com

مطبعة النرجس التجارية
NARJIS PRINTING PRESS
تلفون : ٢٣١٦٦٥٣ / ٢٣١٦٦٥٤
فاكس : ٢٣١٦٨٦٦ الرياض



من إصدارات الدار
لفضيلة الدكتور سعد بن ناصر الشثري

- مختصر صحيح البخاري
- آراء الصوفية في أركان الإيمان
- التعريف بمفهوم الغذاء الحلال
- أخلاقيات الطبيب المسلم
- القواعد الأصولية والفقهية
- حكم زيارة أماكن السيرة النبوية
- عبادات الحج
- الطرق الشرعية لإنشاء المباني الحكومية

إصدارات أخرى للدار

- الفرائض

أ.د. عبدالكريم بن محمد اللاحم

- تأملات دعوية في السنة النبوية

أ.د. عبدالله وكيل الشيخ

- قواعد الوسائل في الشريعة الإسلامية

د. مصطفى كرامة الله مخدوم

ردمك: ٦-٩٧-٨٦٢-٩٩٦٠

مطبعة النرجس - ت: ٢٣١٦٦٥٣ ف: ٢٣١٦٨٦٦